قياس أثر مخاطر (السيولة، الائتمان، ملاءة رأس المال) في درجة الأمـــان المصرفي دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (٢٠٠٥-٢٠١٥)

أ.م.د . حسن كريم حمزة الباحث مرتضى عبد الحافظ مال الله

كلية الإدارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية / جامعة الكوفة

الملخص :

مما لا شك فيه، إن للقطاع المصرفي، في أي بلد، دوراً رياديا في تنمية الاقتصادات محليا وعالميا، نتيجة للدور الذي يؤديه هذا القطاع من خلال تقديمه خدمات الصناعة المصرفية القديمة منها والحديثة على حد سواء، التي تطورت وتزايدت عبر الزمن لتواكب الحاجات المتزايدة للعملاء ، كما أدت تحديات العولمة المصرفية إلى زيادة الترابط والتشابك فيما بين المؤسسات المالية ولا سيما المصارف، وعليه فإنه ومن خلال قيامها بتقديم خدماتها، تتعرض للعديد من المخاطر التي منها مخاطر السيولة والائتمان وملاءة رأس المال، إذ ان لهذه المخاطر آثارا تنعكس على درجة الأمان المصرفي في هذه المصارف ومدى تحقيقها لأهدافها المرسومة، التي منها تعظيم ثروة المالكين، ولهذا يعد موضوع المخاطر المصرفية من الموضوعات المهمة التي تتطلب الدراسة والتحليل لتجنب الوقوع في المخاطر، وقد تم اختيار عينة قصدية من (١٠) عشرة مصارف تجارية خاصة ومدرجة في سوق العراق للأوراق المالية حرص الباحثان على ان تتوافر فيها التقارير السنوية الرسمية، للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥)، ومن ثم قام الباحث بحساب قيم كل من المتغيرات المستقلة الثلاثة (x_1,x_2,x_3) والمتغير المعتمد (y_1)، وبأكثر من معادلة رياضية، تمهيداً لاستخدامها كمدخلات في برنامج panel data، لقياس اثر المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد، وخلصت الدراسة إلى وجود أثر معنوي للمتغيرات المستقلة الأول والثاني والثالث والتي هي (مخاطر السيولة) و(مخاطر الائتمان) و(مخاطر ملاءة راس المال)، على التوالي، في المتغير المعتمد (درجة الأمان المصرفي)، وان القوة التفسيرية للنموذج المصمم بلغت ٨٨% وهو ما يدل على كفاءته في التعبير عن أثر المخاطر المصرفية المبحوثة في درجة الأمان المصرفي .

الكلمات المفتاحية : الأمان المصرفي، المخاطر.

Measuring the impact of risk of liguidity , credit and solvency in Banking Security level : case study of private commercial banks hsted in the Iraq stock Market , 2005 to 2015

Assist.prof.Dr. Hassan Karim Hamza Mr. Murtada Abdulhafez Malallah
College of Management and Economies
Department of Banking and financial sciences
University of kufa

Abstract

There is no doubt that the banking sector in any country plays a leading role in the development of economies locally and globally, as a result of the role played by this sector by providing services to the banking industry, both old and modern, which have developed and increased over time to meet the growing needs of customers. The challenges of banking globalization have led to increased interdependence among financial institutions, especially banks. Thus, by providing services, they are exposed to many risks, including liquidity, credit and capital solvency risks. And the extent to which they achieve their goals, which include maximizing the wealth of owners, so the subject of banking risks are important topics that require study and analysis to avoid taking risks, These risks have implications for the degree of bank hedging in these banks, The intentional sample was selected of (10) ten private commercial banks and listed in the Iraqi Stock Exchange, The researchers is keen to have the official annual reports for the period (2005-2015). The researcher then calculated the values of each of the three independent variables, (x_1, x_2, x_3) and the adopted variable (y_1), and with more than one mathematical equation, in order to be used as inputs in the panel data program, The researchers then calculated the values of each of the three independent variables in preparation To measure the effect of independent variables in the adopted variable The study concluded that there is a significant effect of the independent variables (liquidity risk), (credit risk) and (solvency risk), respectively in the degree of bank hedging, And that the explanatory power of the designer model reached to 88%, which is evidence of its efficiency in the expression of the impact of banking risks investigated in the degree of bank hedging.

Key words:, bank hedging, risks .

المقدمة

من المعلوم ان للمصارف دورا مهما في الحياة الاقتصادية لأي بلد، ونعني بذلك إن لها دوراً مهما في التطور الاقتصادي لذلك البلد، فمن خلالها يتم تجميع المدخرات وتوظيفها في قنوات استثمارية مختلفة ، فضلا عن الخدمات العديدة التي تقدمها تلك المصارف لجمهور العملاء.

ومما لاشك فيه، إن الصناعة المصرفية تعد كثيرة التعرض للمخاطر ولاسيما في الوقت الحالي الذي شهد تطورات عدة على الساحة المصرفية، ومنها التحرر المالي، وبروز مستحدثات كثيرة في العمل المصرفي، حيث كان من نتائج التقدم التكنلوجي الهائل الذي شهدته الصناعة المصرفية، تنامي استخدام الكثير من الأدوات المالية الجديدة، كل ذلك أدى إلى تزايد الاهتمام بدراسة المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية.

وجاءت فكرة الدراسة، من ضرورة التعرض بالبحث والتحليل لأهم تلك المخاطر، وأثرها في درجة الأمان المصرفي التي يتمتع بها الجهاز المصرفي العراقي، والمتمثلة بمخاطر كل من السيولة والائتمان وملاءة رأس المال، سعيا من الباحثين في إبراز أهم الاستنتاجات التي تثري الموضوع علمياً لأهميته، ورفع التوصيات إلى الجهات المستفيدة .

المحور الأول :المنهجية العلمية Scientific Methodology

أولا: أهمية الدراسة The importance of study

تنبع أهمية الدراسة من الدور المحوري الذي تؤديه المصارف التجارية في اقتصاد أي بلد في العالم، والذي يشير إلى ضرورة التعرف على المخاطر المصرفية، وكيفية قياسها، وذلك من أجل العمل على رفع درجة الامان المصرفي لدى المصارف التجارية العاملة في القطاع المصرفي العراقي، عبر حثها على ضرورة قيامها بتوفير قدر مناسب من السيولة، ورأس مال متين، وتبني سياسة ائتمان مدروسة، وهو ما يشكل ضمانا لأموال المودعين، وعاملا يساعد على كسب ثقتهم بها ، ومساهمتهم في تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد لها بأقل مستوى من المخاطر، كما برزّت الدراسة ما يجب ان تكون عليه تلك المصارف، من حيث ضرورة امتلاكها لمؤشرات قوية تدعم الامان المصرفي.

وفي هذا الإطار، فقد تمحورت أهمية الدراسة في المجالات التالية:

١- **للباحث نفسه :** فقد أسهمت الدراسة في تعميق الفكر المالي والمصرفي للباحث، وتقوية روح الصبر والمثابرة لديه في الحصول على المعلومة.

٢- للمجتمع الاحصائي المدروس : مثلت هذه الدراسة ، المحاولة الأولى، في العراق، لتسليط الضوء على أهمية التعرض لمخاطر كل من السيولة والائتمان وملاءة رأس المال، وأثرها في درجة الأمان المصرفي في مجتمع الدراسة الاحصائي المتمثل في القطاع المصرفي العراقي.

٣- لأصحاب العلاقة من أفراد المجتمع : إذ ساهمت هذه الدراسة في إغناء الجانبين العلمي والعملي لطيف واسع من الطلبة والباحثين ومختلف العاملين في المصارف التجارية عينة الدراسة .

ثانيا : مشكلة الدراسة :Problem of the study

تكمن مشكلة الدراسة في أن هناك عوامل عديدة يمكن أن يكون لها أثر سلبي في درجة الأمان المصرفي، لذا يجب على إدارة المصارف التجارية دراسة تلك العوامل والعمل على إيجاد حلول مناسبة، يكون من شأنها أن تخفف أو تجنب المصارف التجارية آثار مخاطر تلك العوامل على أداء وربحية تلك المصارف (عمران، ٢٠١٤: ٤٦٤).

وتأسيسا على ما سبق، فإن مشكلة الدراسة تتمثل بالسؤال الرئيس الآتي:

كيف تؤثر مخاطر كل من السيولة، والائتمان، وملاءة رأس المال، في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية العراقية الخاصة؟ وتتفرع منه الأسئلة الفرعية الآتية :

- ما أثر مخاطر السيولة في درجة الأمان المصرفي ؟
- ما أثر مخاطر الائتمان في درجة الأمان المصرفي؟
- ما أثر مخاطر ملاءة رأس المال في درجة الأمان المصرفي؟

ثالثا: أهداف الدراسة :Objectives of the study

تسعى الدراسة إلى قياس أثر مخاطر كل من السيولة والائتمان وملاءة رأس المال، وذلك من خلال حساب مؤشرات مختلفة لكل منها، في درجة الأمان المصرفي، للمصارف التجارية المبحوثة، ومن هنا فهي تهدف أيضا إلى :

١- قياس مخاطر السيولة المصرفية في المصارف عينة الدراسة، وبأكثر من مؤشر واحد، والوقوف على تباينها في أدائها لتلك المؤشرات.

٢- قياس مخاطر الائتمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة، وبأكثر من مؤشر واحد أيضا، والوقوف على تباينها في أدائها لتلك المؤشرات.

٣- قياس مخاطر ملاءة راس المال في كل مصرف من مصارف العينة، وبأكثر من مؤشر أيضا، والوقوف على تباينها في أدائها لتلك المؤشرات.

٤- قياس درجة الأمان المصرفي التي يتمتع بها كل مصرف تجاري في عينة الدراسة، وبأكثر من مؤشر أيضا، ومعرفة تباينها في أدائها لتلك المؤشرات، وبيان علاقة درجة الأمان المصرفي بالمتغيرات المستقلة الأخرى.

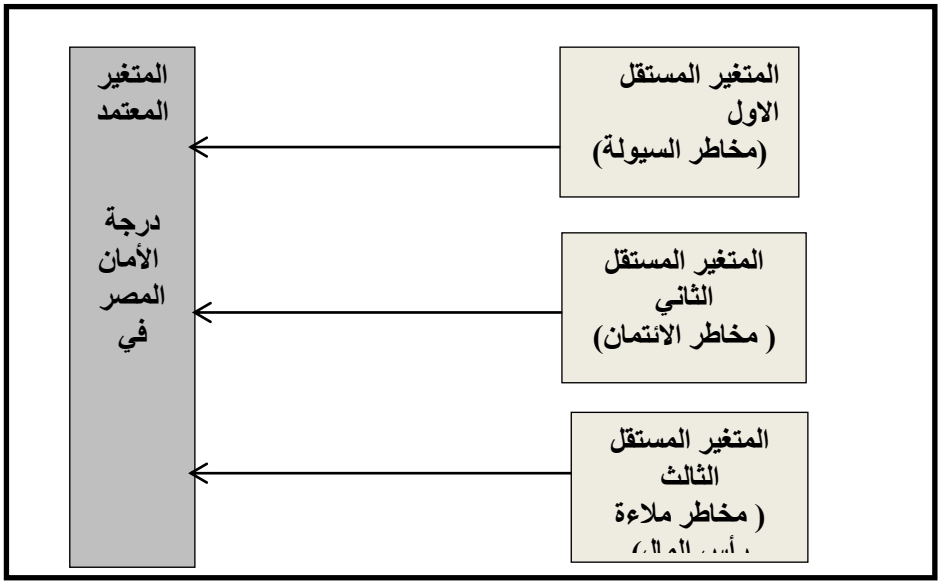
رابعا: فرضيات الدراسة: Hypotheses of the study

الفرضية الرئيسة للدراسة تنص على: وجود علاقة ذات أثر معنوي بين المتغيرات المستقلة،(مخاطر السيولة والائتمان وملاءة راس المال) وبين المتغير المعتمد (الأمان المصرفي). ومنها اشتقت الفرضيات الفرعية التالية :

- **الفرضية الاولى** : توجد علاقة أثر احصائية ذات دلالة معنوية بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي.
- **الفرضية الثانية** : توجد علاقة أثر احصائية ذات دلالة معنوية بين مخاطر الائتمان ودرجة الأمان المصرفي.
- **الفرضية الثالثة** : توجد علاقة أثر احصائية ذات دلالة معنوية بين مخاطر ملاءة راس المال ودرجة الأمان المصرفي.

خامسا : النموذج الفرضي للدراسة The theoretical model of the study

يمثل الشكل (١) النموذج الفرضي للدراسة، الذي يصور العلاقة المفترضة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وهو يمثل مخططا مفصلا لمشكلة الدراسة، والفرضيات الموضوعة لحلها، وهو كما في الآتي:



الشكل (١)

النموذج الفرضي للدراسة المصدر من إعداد الباحثين اعتمادا على (AL Ajlouni & AL Rgaibat, 2014)

سادسا : حدود الدراسة The limits of the study

شملت حدود الدراسة، حدودا زمانية وأخرى مكانية، تفصيلها كالتالي :

١- **الحدود الزمانية:** امتدت الحدود الزمانية لهذه الدراسة للمدة من (٢٠٠٥-٢٠١٥)، والتي اختيرت لأنها تمثل باكورة عمل المصارف التجارية الخاصة في ظل الانفتاح والاستقلالية اللتين اتسم بهما البنك المركزي العراقي بعد تشريع قانون ادارته الجديد لسنة ٢٠٠٤، وتعذر على الباحثين الذهاب الى ابعد من هذه المدة بسبب عدم اكتمال التقارير السنوية للمصارف قيد الدراسة .

٢- **الحدود المكانية :** شملت عينة الدراسة (١٠) عشرة مصارف تجارية عراقية خاصة، تعمل تحت مظلة البنك المركزي العراقي، وكلها مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، فيما مثلت المصارف التجارية المدرجة في هذا السوق، مجتمع الدراسة الذي تألف من (٢٢) مصرفا تجاريا خاصا، على وفق أحدث بيانات هذا السوق.

سابعا: أساليب جمع البيانات : Methods of data collection

تم اعتماد مجموعة متنوعة من أساليب جمع البيانات، لغرض اكمال متطلبات الدراسة بجانبيها النظري والعملي، وهي كالتالي :

١- الكتب والبحوث العلمية والرسائل والأطاريح الجامعية، والمجلات الدورية وبعض الدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيرات الدراسة.

٢- الشبكة العالمية (الانترنت)، قام الباحث بإجراء مسح واسع للإسهامات الفكرية ذات الصلة بمتغيرات الدراسة.

٣- التقارير السنوية لمجالس الإدارة وتقارير مراقبي الحسابات والبيانات المالية المعلنة من قبل المصارف التجارية المبحوثة.

٤- المقابلات الشخصية : قام الباحث بإجراء مقابلة شخصية واحدة مع الاستاذ وليد عيدي، المستشار في البنك المركزي العراقي، واستمع ودوّن ملاحظاته القيمة حول موضوع السيولة المصرفية، وكان ذلك بتاريخ ٢٠١٧/٢/١٤.

المحور الثاني بعض الدراسات السابقة وعلاقة الدراسة الحالية بها:

أولا : الدراسات السابقة :

وتسمى أيضا، مرجعية الدراسة، وهي الدراسات والأبحاث السابقة التي تناولت الموضوع، وتعرض في شكل أفكار علمية متسلسلة تعكس فهم الباحث لها، ويذكر فيها أوجه

التشابه والاختلاف، من حيث الهدف والعينة والتصميم وطبيعة المصادر والمراجع المستخدمة في اجراء الدراسة(بختي، بدون سنة نشر:١٦) .

تمثل الدراسات السابقة إحدى المرتكزات الرئيسة المهمة لأي دراسة لاحقة، وتكمن أهميتها في أنها تزود الباحثين بمؤشرات دقيقة عما انتهت إليه الجهود السابقة، بما يمنع التكرار والتداخل، وتقدم لهم فوائد عديدة من خلال ما توصلت إليه من استنتاجات وتوصيات ومقترحات تفييدهم في سعيهم الجديد(الموسوي ،٢٠١٧: ٨).

ومن هنا فقد احتوت هذه الدراسة على مجموعة من الدراسات السابقة التي تميزت بكونها ذات صلة مباشرة بموضوعها ومشكلتها.

أ- الدراسات العربية

١- دراسة خريوش وآخرين (٢٠٠٤): العوامل المؤثرة في درجة الأمان المصرفي الأردني

هدفت هذه الدراسة الى تحديد العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي لدى المصارف الأردنية، ولتحقيق ذلك فقد تم جمع البيانات من مصادر عديدة شملت القوائم المالية للمصارف التي مثلت عينة الدراسة، بالإضافة الى التقارير الصادرة عن البنك المركزي الاردني وبورصة عمان للأوراق المالية وذلك عن الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٢) ، ولغايات التحليل الاحصائي فقد تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد والذي تم من خلاله التوصل الى مجموعة من النتائج ، وقد خلصت الدراسة الى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وكل من العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الاستثمار، والى وجود علاقة سالبة ذات دلالة احصائية بين درجة الامان المصرفي وكل من مخاطر السيولة ، مخاطر رأس المال ومخاطر الائتمان ، وانتهت الدراسة الى مجموعة من التوصيات التي من شأنها ابراز أهمية الامان المصرفي للجهات المعنية في مجال التمويل والاستثمار(خريوش،٢٠٠٤ :٥٩).

٢- دراسة شاهين، علي، صباح، بهية (٢٠٠٨): أثر ادارة المخاطر على درجة الامان المصرفي في الجهاز المصرفي الفلسطيني:

تناولت هذه الدراسة بالتحليل والمناقشة أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني من خلال تحليل البيانات المالية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر رأس المال ومخاطر العائد على الموجودات وذلك لعينة من المصارف الممثلة للمجتمع وعددها ١٢ مصرفا عبر سلسلة زمنية ممتدة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٨ وذلك باستخدام أسلوب التحليل الإحصائي Panel dataوتطبيق معادلة التقدير للأمان المصرفي $Zi\alpha + \beta X it + \varepsilon it$.

وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين درجة الأمان المصرفي من جهة وكل من المخاطر المتعلقة بدرجة السيولة وعدم كفاية رأس المال وتقلبات سعر الفائدة والعائد على الموجودات، في حين أظهرت وجود علاقة عكسية مع مخاطر الائتمان المصرفي. وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام ومتابعة سلوك تلك المتغيرات وتطبيق معادلة التقدير المذكورة بالنظر إلى دورها الفاعل في إظهار اثر الأوضاع المالية للمصارف على درجة الأمان المصرفي، مع أهمية اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتطبيق سياسات مصرفية ورقابية واضحة ومحددة لإدارة المخاطر وتطوير أساليب قياسها ومتابعتها تحقيقا للأمان المصرفي (صباح،شاهين،٢٠٠٨: ١).

٣- **دراسة عمران، مجد، (٢٠١٤) : أثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سورية – نموذج مقترح-:** هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على دور التحليل المالي من خلال النسب المالية في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي للمصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية ,والتعرف على العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي في المصارف السورية، والتنبؤ بها باستخدام نموذج الدراسة المعتمد على التحليل المالي للنسب المالية للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة المدروسة (2008-2013) وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها وجود علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة احصائية بين مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال ومعدل العائد على الموجودات ودرجة الأمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة، وعدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين كل مخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة ودرجة الأمان المصرفي كما أوضحت الدراسة أن مخاطر راس المال لها الأثر الأكبر على الأمان المصرفي ، وأوصت بضرورة إيجاد نوع من التوازن بين الأمان المصرفي وكل من مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان وكفاية رأس المال ومعدل العائد على الموجودات ,واقترحت الدراسة نموذج تم اختباره تطبيقياً لغرض الوقوف على تأثير كل من العوامل المتعلقة بالمخاطر المذكورة على درجة الأمان المصرفي وبالتالي الكشف عن مدى تأثير كل عامل في تحقيق درجة الأمان المصرفي المطلوبة لكل مصرف (عمران،٢٠١٤ :٤٦٤).

٤- **دراسة عمرن، عبد الواحد سعيد، (٢٠١٥): أثر إدارة مخاطر(السيولة – الائتمان – رأس المال) على درجة الأمان المصرفي:** تناولت هذه الدراسة بالتحليل والمناقشة أثر إدارة مخاطر السيولة والائتمان و رأس المال على درجة الأمان المصرفي في المصرف التجاري الوطني من خلال تحليل البيانات المالية لمتغيرات الدراسة خلال المدة من (٢٠٠٤-٢٠١٠)، وذلك باستخدام تحليل الانحدار عن طريق استخدام برنامج التحليل الإحصائي – Minitab ، كما

أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي من جهة، وعلاقة عكسية بين مخاطر الائتمان ومخاطر أ رس المال مع درجة الأمان المصرفي في المصرف التجاري الوطني. وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على تدعيم الأمان المصرفي بإيجاد نوع من التوازن مع المخاطر المصرفية المختلفة، وضرورة تدعيم واعادة هيكلة رأس المال في المصرف التجاري الوطني باعتباره الداعم الأساسي للأمان المصرفي(عمرن،٢٠١٥: ١).

ب- الدراسات الأجنبية:

٥- دراسة (Al Ajlouni & Al rgaibat)

Impact of Risk on the Degree of Banking Safety in Traditional Jordanian Banks (2000-2011):

هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر المخاطر المصرفية التي تتمثل في مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة على درجة الامان المصرفي في المصارف التجارية الاردنية ، وتضمنت منهجية الدراسة تحليلا لأثر المخاطر المصرفية على درجة الأمان المصرفي من خلال استخدام معادلة الانحدار الخطي المتعدد، وقد اختبرت فرضيات الدراسة بصورة مستقلة لكل نوع من المخاطر المذكورة على حدة، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة أثر ذات دلالة احصائية بين المخاطر المصرفية ودرجة الامان المصرفي في المصارف الاردنية ، وأوصت الدراسة بأن على إدارة المخاطر أن تخضع للمراقبة المستمرة من قبل الادارة، مع التركيز على المخاطر الائتمانية وأن تكون مصادر واستخدامات الاموال محددة وواضحة آخذة بنظر الاعتبار الاهداف الرئيسية للمصارف المتمثلة بالسيولة والربحية والامان، وتطوير الاليات المناسبة للتعامل مع المخاطر المصرفية كما أوصت الدراسة بضرورة ان تستمر المصارف المبحوثة في تطوير اليات الرقابة .(ALajlouni&ALraibat,2014:29-36)

٦- دراسة Tafri, Fauziah Hanim& Others :

The Impact of Financial Risks on Profitability of Malaysian Commercial Banks: 1996-2005

أوضحت هذه الدراسة العلاقة بين المخاطر المالية والربحية في المصارف التجارية والاسلامية في ماليزيا، للمدة من (١٩٩٦-٢٠٠٥)، وان مقاييس الربحية المستخدمة في هذه الدراسة تتمثل في العائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على الاصول (ROA)، في ان المخاطر المالية ، تمثلت في مخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر السيولة، واستخدم في هذه الدراسة تحليل الانحدار المتعدد من خلال برنامج (Panel Data) من خلال تعميم طريقة

المربعات الصغرى لنموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية ، وأظهرت الدراسة ان لمخاطر الائتمان أثرا ذا دلالة إحصائية على كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الاصول في المصارف التقليدية كما هو الحال في المصارف الاسلامية، وان العلاقة بين مخاطر سعر الفائدة ومعدل العائد على حقوق الملكية كانت ضعيفة معنوية في المصارف التقليدية وغير معنوية في المصارف الإسلامية، وأن أثر مخاطر سعر الفائدة على العائد على الأصول كان معنوياً في المصارف التقليدية، وأن أثر مخاطر السيولة كان غير معنوي على كلا المقياسين المستخدمين في قياس الربحية (Tafri&Others:2009:1320-133).

٧- **دراسة (Nikhat Fatima) (٢٠١٤):**

Capital Adequacy: A Financial Soundness Indicator for Banks:(2008-2013):

ان البنية التحتية المصرفية القوية تؤدي دورا رئيسيا في دعم الانشطة الاقتصادية ومقابلة الاحتياجات المالية لكل قطاعات المجتمع ومن ثم المساهمة في مجمل النمو الاقتصادي لبلد ما ، ولهذا فان الانسياب السلس للائتمان في بلد ما، يبدو ضروريا لجعل المصارف التجارية فيه مقتدرة ماليا لتتمكن من مقابلة المتطلبات المالية المتنوعة للمجالات الاخرى. وان نسبة كفاية رأس المال (CAR) هي واحدة من المقاييس التي تضمن الجدارة المالية للمصارف في امتصاص الخسائر غير المقبولة، كما أن متطلبات كفاية رأس المال كانت قد ظهرت للاستخدام منذ مدة طويلة ، إلا أن أهم مقياسين هما اللذان حددا من قبل لجنة بازل الدولية، وقد سلطت الضوء على الجوانب التنظيمية المختلفة لرأس المال والخطوط العريضة للأعراف الاساسية للجنة بازل في الالتزام بالمتطلبات الدنيا لراس مال المصارف التجارية ،إذ قامت الدراسة بتحليل التحولات في أقيام كفاية راس المال (CAR) لعشرة مصارف تجارية في الهند، وبينت الدراسة ان مصرف ICICI كان الاعلى في تحقيق (CAR) في حين حل مصرف الهند المركز الاخير في ذلك (Nikhat:2014:p771-776).

ثانيا: علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة :

تعد هذه الدراسة من الدراسات التي تناولت بالبحث والتحليل ، موضوع المخاطر المصرفية وعلاقته بدرجة الامان المصرفي في محيطنا الاقليمي ، وهي اولى الدراسات التي بحثت في أثر مخاطر كل من السيولة والائتمان وملاءة رأس المال في درجة الامان المصرفي في العراق، على حد علم الباحث ، وهو ما يشير الى أهمية النتائج والتوصيات التي ستخرج بها، والتي ستكون في

متناول ذوي التخصص من الطلبة والباحثين والمسؤولين وأصحاب القرار في مؤسسات الدولة العراقية، ولاسيما القطاع المصرفي العراقي.

كما ان ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها، انها تناولت المتغيرات محل البحث بالقياس والتحليل بأكثر من مؤشر لكل متغير، مما يمكن القارئ من أن ينظر بنظرة علمية، لكل متغير، بأكثر من زاوية تحليلية ، توسيعا لأفق البحث العلمي وإغناءً معرفيا للدراسة.

وانفردت الدراسة بحسابها لكفاية راس المال على وفق الأداة الإضافية التكميلية والتي أقرت من لجنة بازل ٣ في سنة ٢٠١٠ للتعبير عن الحد الادنى لكفاية رأس المال.

المحور الثالث: الأسس النظرية للسيولة والائتمان وملاءة رأس المال والامان المصرفي

أولا: السيولة المصرفية وإدارة مخاطرها: Banking Liquidity and Risk management

١- مفهوم السيولة المصرفية: The concept of banking liquidity

في إطار الحديث عن السيولة، فأننا نجد أن لها معنيين، الأول، وهو معنى مطلق، يشير الى النقدية، والثاني، هو معنى فني، يشير إلى قابلية الأصل للتحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، ولما كان الهدف من الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليا أو في غضون مدة وجيزة، لذا فان السيولة، هي مفهوم نسبي يشير الى العلاقة بين النقدية والاصول اليسيرة التحول الى نقدية بسرعة وبدون خسائر، وبين الالتزامات المطلوب أداؤها ، ولهذا فانه لا يمكن تحديد سيولة اي مصرف الا من خلال تحديد استحقاقات التزاماته (بو عبدلي،٢٠٠٤: ١٠١).

ويتحدد مفهومها اقتصاديا بقدرة المنظمة على مبادلة ما تملكه من ثروة بالسلع والخدمات والاصول الآخرين (Nikolaou:2005:p10).

أما سيولة الجهاز المصرفي: فتعني، الحالة التي تتوافر فيها لدى المصارف أموال متاحة فائضة عن قدرتها على الاقراض، وتغطي بالوقت نفسه حدود الاستثمار المتوازن في البنود الاخرى للميزانية (عقل،٢٠٠٦: ١٠١). ومع هذه الحالة فان المصرف يكون مضطرا الى استثمار هذه الفوائض في اصول سائلة، مثل استثماره في الاوراق المالية، أو ايداعها كأرصدة لدى المصارف الأخرى .

و سيولة المصرف الفردي، على وفق لجنة بازل للرقابة المصرفية تتمثل في قدرته على تمويل الزيادة في الموجودات والوفاء بالالتزامات عند استحقاقها ودون تكبد خسائر غير مقبولة(صندوق النقد الدولي،٢٠١١: ٣).

٢- أهمية السيولة المصرفية Importance of Banking liquidity:

تعد السيولة واحدة من أهم السمات التي تميز المصارف التجارية عن غيرها من منشآت الأعمال الأخرى، يمكن لهذه المنشآت التفاوض مع الدائنين وتأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو مؤقتا، في حين لا يمكن للمصارف التجارية القيام بذلك، فأن مجرد سماع المودعين لإشاعة ما عن عدم توافر السيولة الكافية لدى البنك من شأنه أن يدفعهم لسحب ودائعهم بسبب فقدانهم لثقتهم بالبنك مما قد يؤدي إلى إفلاسه(هندي، ٢٠١١: ١٢).

وعليه تكمن أهمية السيولة للمصارف التجارية بالإيجابيات التالية (هندي،٢٠١١: ١٥٩):

أ- ان قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته، تجعله يظهر بمظهر المصرف المأمون خاصة في السوق المالي الحساس للمخاطر.

ب- ان تأكيد المصرف امكانية الاستجابة لحاجات عملائه من السيولة، من شأنه أن يعزز ثقة المودعين لديه والمقترضين منه على حد سواء.

ج- كما ان مقدرة المصرف هذه، تعد مؤشرا ايجابيا لكل من السوق المالي والمحللين والمودعين، وحتى الادارة والسلطة الرقابية.

د- تعطي مؤشرا جيدا على مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته وتعهداته أيضا.

هـ- تجنب المصرف اضطراره للبيع الاجباري لجزء من اصوله، وما قد يجلبه عليه من سلبيات.

و- توفر عليه دفع كلفة أموال أعلى.

ز- تجنب المصرف اللجوء الى الاقتراض من البنك المركزي، الذي لا يحبذ إقراض البنوك، أو قد يقرضها بشروطه، التي قد تصل الى حد التحكم في مجالات استخدام الاموال المقترضة منه، ولاسيما المجالات التي تدر دخلا، ليضمن من خلالها السرعة في استرداد أمواله المقترضة من المصارف.

ومن هنا فقد يتساءل البعض عن سبب الأهمية التي يبديها الباحثون والعاملون في المصارف التجارية للسيولة ؟ ولما يعدُون من أن نقص السيولة في هذه المصارف يعد مؤشرا خطيرا يهدد المصرف بالفشل والافلاس (حسن، بدون سنة نشر:٥٩-٦٠)؟

إن هؤلاء – المتسائلين - يستندون إلى الحجج التالية :

• الحجة الأولى : هي إن الودائع تحت الطلب – التي تتمثل بالحسابات الجارية- لا يتم سحبها كلها دفعة واحدة.

• الحجة الثانية : ليست الودائع تحت الطلب هي فقط من يمثل ودائع البنك، وانما هناك ودائع اخرى، مثل ودائع التوفير والودائع الآجلة، التي قد يصل أجلها إلى أكثر من عشر سنوات.

ولتفنيد الحجتين السابقتين، نورد الايضاحات التالية :

أ- هناك أوقات محددة خلال السنة وخلال الشهر أيضا، تزداد فيها السحوبات من الحسابات الجارية، خاصة تلك التي تعود لكبار العملاء الذين دعتهم حاجتهم الى الاموال لسحبها، ولو كانت فائضة لديهم، لأودعوها لأجل، بدلا من بقائها جامدة في حساباتهم الجارية.

ب- ان حق صاحب حساب التوفير في أن يسحب أي مبلغ في أي وقت يشاء، يجعل من تلك الحسابات بمثابة ودائع تحت الطلب، كما لو كان هدف صاحبه جمع مبلغ معين لهدف معين ثم يقوم بسحبه دفعة واحدة.

ج- كما ان حاجة اصحاب الودائع الآجلة المفاجئة للأموال، تدفعهم الى التضحية بالفوائد من أجل سحب مبلغ معين تلبية لحاجتهم اليه.

٣- مخاطر السيولة Liquidity Risks:

استنادا الى ما تم ذكره من تبيان لمفهوم السيولة وتعريفاتها؛ في الفقرة أولا من هذا المبحث، فأنه يمكن القول ان خطر السيولة يظهر عندما يطالب الدائنون كالمودعين وغيرهم، المصرف بتوفير النقد لهم لسد احتياجاتهم المالية، عندها يتوجب على المصرف استخدام الموجود النقدي لديه لتلبية طلبات زبائنه الفورية، ويلاحظ ان طلبات السحب اليومية لا تشكل خطر سيولة حقيقي على المصرف لأنها متوقعة ومدروسة من قبل الادارة، وان خطر السيولة الحقيقي يحدث عند انتشار شائعات بين عملاء المصرف تفيد بنقص السيولة لديه مما يؤدي الى توافد المودعين على المصرف لسحب ودائعهم بشكل مفاجئ، مما يجعل المصرف مضطرا لبيع موجوداته الأقل سيولة لمواجهة طلبات السحب الكبيرة (يعقوب، ٢٠٠٥: ١٧).

وترتفع مخاطر السيولة أيضا جراء الفشل في تحديد التغيرات في أحوال السوق التي تؤثر في قدرة المصرف على تسييل أصوله بسرعة وبأقل خسائر في القيمة (Das:2015:9).

ويمكن أن تعبر مخاطر السيولة عن الاختلالات في الدخل الصافي والقيمة السوقية لحقوق الملكية التي تنجم عن الصعوبات التي يواجهها المصرف في الحصول على النقدية بكلفة مناسبة سواء أكانت من بيع بعض الأصول أم الحصول على قروض أو ودائع جديدة، ويتفاقم خطر السيولة عندما لا يستطيع المصرف توقع حجم الطلب الجديد على القروض أو سحوبات الودائع أو حينما لا يستطيع الوصول الى مصادر جديدة للنقدية (نقولا، ٢٠١٠: ٧٢).

وتقاس مخاطر السيولة بمؤشرات عديدة اختار الباحث منها، المؤشر التالي:

- **الأصول السائلة الى إجمالي الاصول**(Bc:2014:p7-15): و تشير الى الاصول التي يمكن ان تباع بسهولة خلال فترة زمنية قصيرة من اصول المصرف الكلية، وبصورة عامة، فإن ارتفاع هذه النسبة يعني ارتفاع قدرة المصرف على استيعاب الصدمات، ومن جهة اخرى، فإن ارتفاعها يعد غير مناسب لأن هذا يعني انخفاض الدخل المتولد عنها، ولهذا فأن المصارف التجارية يجب ان تهتم بالمفاضلة بين السيولة والربحية.

وتحسب هذه النسبة على وفق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الاصول} = \frac{\text{الاصول السائلة}}{\text{اجمالي الاصول}} \times 100\ \%$$

ثانيا:الائتمان المصرفي وادارة مخاطره :

١- **مفهوم الائتمان المصرفي:Bank credit concept**

نتحدث في البداية عن مفهوم الائتمان بصورة عامة، قبل ان نتطرق الى مفهوم الائتمان المصرفي ، فيعرف الائتمان عموما على أنه سماح المنشأة لزبائنها بان يقوموا بتسديد ما بذمتهم من أقيام السلع والخدمات التي قاموا باقتنائها منها، بعد مدة من الزمن يتفق عليها بين الطرفين(الموسوي،٢٠١٦: ١٢٠). فهو يعبر عن الثقة والامان المتولدين لدى كل من الدائن والمدين ، و بذلك يدفع الاول قيمة ما حالا على ان يقوم الثاني بسداد هذه القيمة مستقبلا ، وعادة ما يتم ذلك من خلال مبادلة نقود او سلع او خدمات لقاء التعهد بدفعها لاحقا، وهو ما يفسر منح الدائن مدة من الزمن الى المدين الذي يقوم بتسديد ما عليه من دين الى الدائن في نهاية المدة (خلف،٢٠٠٦: ٢٦٣).

ويمكن أن يفسر الائتمان على انه تلك العملية التي تتم بموجبها مبادلة قيمة حاضرة مقابل وعد بسداد قيمة آجلة مساوية لها، وهي في الغالب تكون نقودا (طه،٢٠١٣: ٥٩).

وتأسيسا على ما سبق، يمكن ان يعرف الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يمنحها المصرف للزبون في منحه مبلغ معين من المال، يستخدمه في غرض محدد في غضون مدة زمنية محددة ، يتعهد الزبون بالسداد خلالها على وفق الشروط الموضوعة، وفي المقابل يحصل المصرف على عائد مالي محدد سلفا، كما يقدم الزبون ضمانات من شأنها أن تضمن للمصرف استرداد أمواله في حال توقف الزبون عن السداد (زايدة،٢٠٠٦: ٢٣).

وهكذا يمكن ان يعرف الائتمان المصرفي بانه عبارة عن مبلغ من المال يتفق عليه ويضعه المصرف تحت تصرف العميل لاستخدامه لغرض محدد ومعلوم للمصرف وفي الحدود والشروط وبالضمانات الواردة بتصريح منح الائتمان خلال مدة سريانه وذلك بهدف تنمية نشاط العميل مقابل تعهد العميل برد المبلغ مع الفوائد والعمولات والمصاريف المستحقة، أو قد يكون الائتمان المصرفي عبارة عن تعهد يصدر من المصرف بناء على طلب العميل لصالح طرف اخر.

٢- أهمية الائتمان المصرفي The importance of bank credit

ان الائتمان المصرفي يُعد من اهم المصادر المتبعة في اشباع الاحتياجات التمويلية لمختلف القطاعات الاقتصادية، وان اساءة استخدام الائتمان المصرفي من شأنها أن تتسبب في أضرار اقتصادية كبيرة، ففي حالة انكماشه ينجم عن ذلك حالة كساد، كما ان حالة التوسع في منحه، تتسبب في ضغوط تضخمية، وكلتا الحالتين أمر غير مرغوب فيه (زايدة،٢٠٠٦: ٢٤).

وفيما يلي أهم الجوانب التي تعبر عن أهمية الائتمان المصرفي (الجشعمي،٢٠١٤: ١٦-١٧)، (حابس،٢٠١١: ٥-٦):

أ- زيادة الانتاج، تقوم المصارف التجارية بدور الوسيط بين أصحاب الفائض المالي (المدخرين) واصحاب العجز المالي(المستثمرين)، الامر الذي يسهم في توفير المتطلبات المالية التي تحتاج اليها المشروعات الصناعية والزراعية، الجديدة منها والقائمة، ويتم ذلك من خلال الاقتراض من تلك المصارف.

ب- يسهم منح الائتمان المصرفي في رفع معدلات الاستهلاك، وبخاصة عندما يمنح لذوي الدخل المحدود، فان اقراض هؤلاء يساعدهم على شراء السلع والخدمات التي لم يكن بمقدورهم شراؤها بدونه، مما يعني ان للائتمان المصرفي أثراً فاعلاً في تنشيط الطلب على السلع والخدمات وبالتالي زيادة حجم الانتاج ودعم الاقتصاد.

ج- تشكل القروض المصرفية مصدرا اساسيا يعتمد عليه المصرف التجاري في الحصول على ايراداته، فهي تمثل الجزء الاكبر من استخداماته.

د- يسهم في تسهيل المعاملات التي اصبحت تتسم بكونها عقودا تستند الى الوعد بالوفاء مما انعكس ايجابا على النهوض الاقتصادي للبلدان.

هـ- هو سيلة مناسبة من شأنها المساعدة في تحويل رأس المال من شخص لأخر مما يجعله واسطة تمكن من استغلال الاموال في الانتاج والتوزيع وبالتالي زيادة انتاجية رأس المال.

و- يساعد الائتمان المصرفي في تحقيق نمو متوازن يخدم كلا من السياستين الائتمانية والاقتصادية للبلد، من خلال مساهمته في توزيع الموارد المالية على مختلف القطاعات والانشطة مما يسهل على تلك القطاعات الاستخدام الاكفأ لتلك الموارد على وفق احتياجاتها الفعلية.

ز- يمكن للائتمان المصرفي أن يساعد في تشغيل الموارد المعطلة من خلال توفيره للموارد المالية الضرورية لمشاريع اقتصادية عن طريق التمويل قصير الاجل ، مما يتيح للمقترض الحصول على دخل منسب ومربح لقاء استخدامه لتلك الموارد في أنشطته الاقتصادية ، مما يعني مساهمته في تخفيض الهدر ورفع الكفاءة الإنتاجية والاستثمارية.

ح- يتيح ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات المصارف التجارية، الاستفادة من الحصيلة المرتفعة للفوائد والعمولات، في دفع الفوائد المستحقة للمودعين، وتحقيق قدر ملائم من الارباح وايضا امكانية الاحتفاظ بجزء منها لمواجهة طلبات السحب من العملاء .

ط- للائتمان المصرفي دور مهم في تمويل متطلبات الصناعة والزراعة والتجارة ، تمكن الاموال المقترضة المنتج من رفع اجور العمال وشراء المواد الاولية وتمويل المبيعات الآجلة وما الى ذلك من الفعاليات الانتاجية .

ي- يساعد الائتمان المصرفي على خلق فرص عمل ومن ثم زيادة القوة الشرائية للأفراد والتي تشجعهم على زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وبالتالي رفع مستوى المعيشة.

ك- المساهمة في تمويل التجارة الخارجية من خلال الاعتمادات المستندية الصادرة للاستيراد والواردة للتصدير أو إصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية.

ل- ان غياب الائتمان يجعل من الصعب القيام بالمفاضلة ما بين المصادر المالية في الاقتصاد، ويعوق انسياب مدخرات المؤسسات الاقتصادية بكفاءة نحو الاستخدامات الاكثر انتاجية.

م- يعد الائتمان احد العوامل المحددة لحجم الانفاق والقوة الشرائية داخل الاقتصاد ، فبمنحه للمقترضين يزداد المعروض النقدي والانفاق والقوة الشرائية ،كما ان تخفيضه يشجع الافراد على الادخار ويخفض من مقدار الاموال المخصصة للاستهلاك.

ن- يمكن الائتمان الحكومة من مراقبة المشروعات من خلال مراقبتها لاستخدامها للأرصدة الائتمانية المخصصة لها.

س- يستخدم الائتمان المصرفي في ضبط عرض النقد، فالحكومة تأخذ بعين الاعتبار حجم الائتمان المتوقع من الجهاز المصرفي في وضعها للخطط العامة للبلد، فعن طريق انفاق

المؤسسات للائتمان المخصص لها، تضخ النقود الى دائرة التداول الامر الذي يدعم وحدة النقد في البلد.

٣- المخاطر الائتمانية Credit Risks

لما كانت المصارف التجارية تستند في عملها الى مفهوم الصناعة المصرفية الحديثة، لذا يجب عليها ان تقدم ما يرضي الرغبات الائتمانية للعملاء سواء أكانوا أفرادا أم شركات أعمال، من أنواع الائتمان المتعددة والتي تختلف بعضها عن بعض من إذ حجم الائتمان والغرض منه وسعر الفائدة المفروض عليه وتاريخ استحقاقه والضمان المطلوب عليه ونوعية المتعاملين، لذا فانه من الطبيعي ان تواجه ادارة الائتمان في المصرف التجاري العديد من المخاطر، وعلى الرغم من ذلك فانه يمكن تصنيف الانشطة الائتمانية لهذه الادارة الى انشطة مأمونة safety واخرى تتعرض الى مخاطر risky، ومع ذلك فان ادارة الائتمان في المصرف التجاري تستند الى وجهة النظر المصرفية المعروفة في اتخاذها لقراراتها الائتمانية والتي تفيد بأنه لا يوجد ائتمان خالٍ من المخاطرة، حتى مع تلك الاستثمارات التي تقوم بها هذه الادارة والتي تتسم بقوة الجهة الممنوح لها وصغر مدة استحقاقها، كاستثمارها في سندات الخزينة التي قد تصدرها الدولة لتمويل قرض داخلي قصير الاجل، فأنها قد تتعرض الى مخاطر هبوط القوة الشرائية (مخاطر انخفاض العملة)(الزبيدي،٢٠٠٢: ١٧٢-١٧٣).

وتعرف مخاطر الائتمان على انها عدم كفاية اموال الطرف المقابل الذي قد يكون شخصا مدينا او من المحتمل ان يصبح مدينا او مصرفا تجاريا لمقابلة التزاماته (MF:2004:p 131).

كما يمكن ان تشير المخاطر الائتمانية الى انها الانخفاض في الائتمان القائم (الحالي) من اصدارات الأسهم أو السندات، وإن مثل هذا الانخفاض ليس بالضرورة ان يؤدي الى العجز عن السداد، بل انه يشير الى تزايد احتمالية العجز عن السداد، وفي عالم الاسواق المالية فان تدهور الائتمان بالنسبة للمقترض يتحول الى خسائر لأنه يُعد من محفزات تناقص الحجم (Bessis:2010:p29).

وينظر اليها على انها المخاطر الناجمة عن تحول أصل أو قرض إلى وضع لا يمكن معالجته معه، كما في حالة الإفلاس الصريح، أو هي المخاطر الناجمة عن التأجيل غير المتوقع لدفع خدمة القرض(Heffernan:2005:p104).

كما ان هذا النوع من المخاطر مرتبط بجودة الاصول واحتمالات العجز عن السداد، لان هناك صعوبة كبيرة في عملية تقييم نوعية تلك الاصول بسبب قلة المعلومات المتوافرة عنها لدى ادارة الائتمان، وبالتالي فان مقاييس هذه المخاطر تركز على القروض لأنها تتعرض لمعدلات

اعلى من حالات العجز عن السداد، والتي تتمحور على فحص صافي خسائر القروض والقروض المتعثرة ، فيعبر عن الاولى بانها اجمالي المبالغ التي تم شطبها بالفعل لعدم امكانية تحصيلها خلال الفترة، اما الثانية، فتعبر عن القروض التي يواجه مقترضيها مشاكلات في رد القرض، مما يحتم على ادارة الائتمان في المصرف، تبويب القروض على وفق نسبة المخاطرة التي تتعرض لها، ومراقبة احتياطيات المصرف لتقييم قدرتها على تغطية خسائر القروض، فعندما تكون الاصول متدنية الجودة، فان المصرف سيحتاج الى احتياطي كبير يمكنه من مقابلة القروض المتعثرة، وهو ما يعكس حاجة المصارف لفحص ملفات الائتمان لديها لتقييم جودة القروض (حماد،٢٠١١:٩١-٩٢) .

وانها تعبر عن احتمال الخسارة الناجمة عن العجز يشمل المبلغ الاصلي للقرض والفائدة علاوة على تكاليف التحصيل المتزايدة(Bessis:2015:p199).

ويتفق الباحثان مع (**Bessis**) في ان المخاطر الائتمانية تتمثل في خطر الخسارة الناجمة عن عدم مقدرة صاحب الالتزام على مقابلة التزاماته، فهي تشير الى مخاطرة عجز المقترض . وفي اي نوع من الديون . عن سداد الدفعات المطلوبة .

٤- مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية Credit Risk Indicators: (نقولا،٢٠١٠:١٦٥-١٦٦)

ان حجم ما يحتفظ به المصرف التجاري من رأس المال صغير مقارنة مع الحجم والقيمة الاجمالية للموجودات التي بحوزته، ولهذا فأنه عندما تتحول نسبة قليلة من موجوداته الى ديون رديئة تؤدي بالمصرف الى الانهيار، ومن النسب التي تستخدم لقياس هذه المخاطر هي :

- نسبة القروض الى مجموع الودائع : مع ارتفاع هذه النسبة تصبح الحاجة ملحة الى رقابة مكثفة على المصارف من قبل الجهات الرقابية، سعيا لحماية حقوق المودعين، إذ انه مع ارتفاع الديون الرديئة او انخفاض القيمة السوقية للقروض بالمقارنة مع حجم الودائع فان ذلك سيشكل مخاطر تهدد بانسحاب كبار المودعين ، تتسبب في أزمة ثقة ورفع الطلب غير المبرر على الودائع من قبل اصحابها ، ويمكن حساب هذه النسبة على وفق المعادلة التالية :

$$\text{نسبة القروض الى الودائع} = \frac{\text{مجموع القروض}}{\text{مجموع الودائع}} \times ١٠٠\%$$

ثالثا: ملاءة راس المال وادارة مخاطرها Capital Solvency and its risks management

١- مفهوم ملاءة راس المال: The concept of capital solvency

لكي يتضح للقارئ مفهوم ملاءة راس المال، علينا ان نتطرق الى مفهوم ملاءة المصرف التجاري أولا، يقصد بملاءة المصرف المالية، قدرته على تحمل الخسائر المحتملة، ومن الناحية المحاسبية فهي تعني أن تكون المطلوبات أقل من الموجودات لذلك المصرف، فان كانت الموجودات أقل مقدارا من المطلوبات فهذا يعني أن المصرف لا يتمتع بملاءة مالية وان راس ماله يكون قد تآكل واصبح سالبا نتيجة للخسائر المتراكمة مما يؤدي بالمصرف الى الافلاس ومن ثم التصفية قانونا(محمد،٢٠١٣: ٢٤)، وثانيا، علينا ان نعلم ان رأس المال يؤدي دورا مهما في سلامة ومتانة وضع المصارف والنظام المصرفي بشكل عام، فهو يمثل الجدار الحاجز الذي من شأنه أن يمنع الخسائر غير المتوقعة من ان تطول ودائع المودعين، لان المصارف التجارية تعمل في بيئة تتسم بدرجة عالية من عدم التأكد الامر الذي يعني تعرضها لمخاطر عديدة (الشيخ حسن،٢٠٠٥، ٧).

ولتكتمل الصورة في ذهن القارئ، نورد تعريفا لراس المال، والذي في الغالب لا يخرج عن كونه يمثل مجموع قيم الاسهم العادية والاحتياطيات ، التي هي عبارة عن الارباح المتولدة في اعوام سابقة، احتجزتها الادارة ولم تقم بتوزيعها. ويعرف ايضا على انه مجموع الاموال التي يحصل عليها المصرف أو المنشاة المالية التي يسهم بها أصحاب المشروع عند بدء تأسيسه أو تكوينه، مع الأخذ بالاعتبار أية إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليه في فترات لاحقة (الحسيني،٢٠٠٨: ٨١).

ويلاحظ ان ملاءة المصرف المالية ومتانة مركزه المالي تعتمدان على كفاية رأس ماله التي يعبر عنها بانها قدرة المصرف النهائية على سداد التزاماته المترتبة تجاه المودعين والمالكين من حملة الاسهم، وعادة ما يكون رأس المال الكافي مليا ايضا، وان خطر عدم كفاية رأس المال يظهر عندما لا يكون المصرف قادرا على سداد التزاماته النهائية (المزوري،١٣:٢٠٠٥-١٤) .

وتأسيسا على ما سبق فان كفاية رأس المال هي، مقياس لملاءة المصرف المالية، فعندما تعرف الكفاية ، على انها الطرائق المستخدمة من قبل مالكي المصرف وادارته بغية تحقيق نوع من التوازن بين حجم رأس المال من جهة وبين المخاطر المتوقعة ومن ثم يمكن التعرف على ملاءة المصرف ومدى مقدرته على تحمل الخسائر المحتملة (محمد،٢٠١٣: ٢٧).

٢- أهمية واهداف كفاية رأس المال Importance & Goals of capital adequacy

تواجه المصارف التجارية انواعا مختلفة من المخاطر عند قيامها بدورها كوسيط مالي، وطالما انها تمثل قطاعا ذا استدانة عالية من قطاعات الاقتصاد المختلفة ، وان المخاطر المحيطة بها غير مؤكدة، فان ادارة المخاطر- وكجزء لا يتجزأ من العمل المصرفي - هي نواة اي خدمة مصرفية، ومن هنا تبينت الحاجة لمقدار كاف من نسبة كفاية راس المال، وان تنظيم راس المال يجب ان يولى اهمية كبيرة للحد من احتمالات فشل المصرف، وتشجيع الاستقرار ودعم متانة النظام المصرفي ومنع حدوث كارثة نظامية وبالنهاية تقليل الخسائر الموجهة لمودعي المصرف(Nikhat:2014:p771).

ويمكن القول ان اهمية كفاية رأس مال المصرف - فضلا عما تقدم - تتجلى في تخفيضه للمخاطر التي يتعرض لها المصرف، وذلك من خلال الطرائق الرئيسة الثلاث التالية : (TimothyW:2008:p323)

أ- يعد بمثابة آلية لامتصاص الخسائر والحفاظ على قدر مناسب من السيولة.

ب- يوفر للمصرف الاستعداد المطلوب للولوج الى الاسواق المالية، وهو بذلك يشكل حماية ضد مخاطر السيولة الناجمة عن تسرب الودائع.

ج- يقيَد النمو ويحد من حدوث المخاطر.

د- كما يلعب دورا مؤثرا في: (قارون،٢٠١٣: ٥٢)

- تجنيب المصرف حالة الافلاس، وهي الحالة التي يكون معها المصرف غير قادر على تسوية التزاماته تجاه المودعين والدائنين الاخرين.
- مردودية المالكين (المساهمين) للبنك.

وتتجلى اهمية كفاية راس المال للأطراف الثلاثة التالية: (المزوري،٢٠١٣:٩-١٠)

أ- **ادارة المصرف** : فهي تسعى دائما الى زيادة حجم راس المال عن طريق احتجازها للأرباح لتدعم نموه وتوسعه، مشكلة بذلك خطاً دفاعياً وقائياً للمصرف من المخاطر المحتملة، وايضا تسعى من خلال ذلك لكسب ثقة المودعين بها، وجذب المقترضين والمستثمرين.

ب- **المودعون** : ان احتفاظ المصرف برأس مال يتمتع بالكفاية يعد عاملا مهما في جذب الودائع، وما يفسر ذلك هو ان المودعين تهمهم متانة راس المال وكفايته بوصفه الحاجز المانع من وصول الخسائر المحتملة الى ودائعهم.

ج- **البنك المركزي** : يهتم البنك المركزي بكفاية رأس مال المصرف، وذلك لما له من سلطة رقابية إشرافية، فزيادة قدرة المصرف المالية واستمرار عمله في القطاع المالي يعدان على رأس مهام البنك المركزي بسبب الترابط الكبير فيما بين المصارف، فانهيار مصرف وافلاسه له اثر في الاقتصاد الوطني ككل، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فان البنك المركزي يراقب المصارف من إذ التزامها بمعيار كفاية رأس المال تفاديا لوصولها الى حالة عدم الملاءة ، وذلك حفاظا على اموال المودعين والمساهمين.

وبالانتقال الى اهداف المحافظة على كفاية راس المال، ونظرا للتقارب الكبير بينها وبين الاهمية المذكورة سلفاً، وايجازا للأهداف التي يتوخاها المصرف التجاري من ذلك، يمكن تمثيلها بصياغة بالسؤال التالي ومحاولة الاجابة عنه : **ماذا يهدف المصرف التجاري من احتفاظه بالحد الادنى لمتطلبات كفاية رأس المال؟** والجواب(Nikhat:2014:p772)، يتمثل في أن الاموال التي تحتفظ بها المصارف، هي مطلوبة من قبل المنظم والمشرع المالي، وتسمى بمتطلبات الحد الادنى لراس المال، وحيث ان المصارف تتعرض لأنواع مختلفة من المخاطر في اثناء منحها للقروض او التسليفات لمختلف القطاعات، ولكي تتمكن المصارف من امتصاص الخسائر التي تواجهها جراء قيامها بعملها، فانه من الضروري لتلك المصارف ان تحتفظ برأس مال كافٍ، تهدف من خلاله الى حماية مودعيه من حالات الطوارئ غير المتوقعة، الامر الذي يصب في دعم واستقرار وكفاءة النظام المالي.

٣- قياس ملاءة رأس المال The measure of capital solvency

- **نسبة الرفع: The Leverage Ratio**

هي أداة إضافية تكميلية للحد الأدنى لمتطلبات كفاية راس المال، اقترحت من قبل لجنة بازل الدولية ، وجاءت في ضمن توصيات بازل ٣، بعد ان ساد الاعتقاد، وعلى نحو واسع، ان الافراط باستخدام الرافعة من قبل المصارف، هو من مسببات الازمات المالية العالمية ، لذا فان نسبة الرافعة هذه قد جاءت للتقليل من مخاطر الافراط في استخدام الرافعة التي تنشأ في المؤسسات المالية الفردية وفي النظام المالي بأكمله ، على حد سواء(D'Hulster:2009:p11).

وهدفت اللجنة من اصدارها لهذه النسبة في سنة ٢٠١٠، الى التأكد من أن المصارف التجارية لديها رأس مال كاف لتكون قادرة على تحمل الخسائر ،وهذه النسبة تختلف عن نسبة كفاية راس المال السابقة في انها لا تعتمد على الاصول الموزونة بالمخاطر في حسابها بل، على القيمة الدفترية لتلك الاصول بما فيها بنود الاصول خارج الميزانية، كخطابات الضمان والاعتمادات المستندية ، واكتفت اللجنة بتحديد سقف معين لراس مال المصارف التجارية الى

اصولها غير المرجحة بالمخاطر، وهذا يعني ان المصارف التي لها راس مال صغير وديون كبيرة ستواجه صعوبة في الوفاء بالمتطلبات الجديدة لبازل، مما يجعل الهدف من تطبيق هذه النسبة يبدو واضحا في وضع حد على مقدار الدين الذي يمكن ان تستعمله المصارف في تمويل عملياتها التشغيلية (Wagman:2013:p1-2).

وبتعبير اخر فان نسبة الرفع هذه هي مقياس للملاءة التي يتمتع بها المصرف ، وتوضح لنا النسبة التي يستخدمها المصرف او الشركة من الموجودات لتمويل حقوق الملكية المتمثلة هنا بالشريحة الاولى من راس المال ، واشترطت اللجنة أن لا تقل نسبة الرفع هذه عن ٣% وتحسب كما يلي: (finansinspektionen@fi.seww.fi.:p4)

$$\text{نسبة الرفع} = \frac{\text{الشريحة الاولى لرأس المال}}{\text{المجموع الكلي للموجودات}} \geq 3\%$$

ويتكون البسط من الشريحة الاولى لرأس المال التي تتألف من(الاسهم العادية التي مجموعها يساوي راس المال المدفوع + الاحتياطات + الارباح المحتجزة)، في حين يتكون المقام من (مجموع الاصول داخل الميزانية وخارجها).

رابعا : الأمان المصرفي وعلاقته بمخاطر كل من السيولة والائتمان وملاءة رأس المال

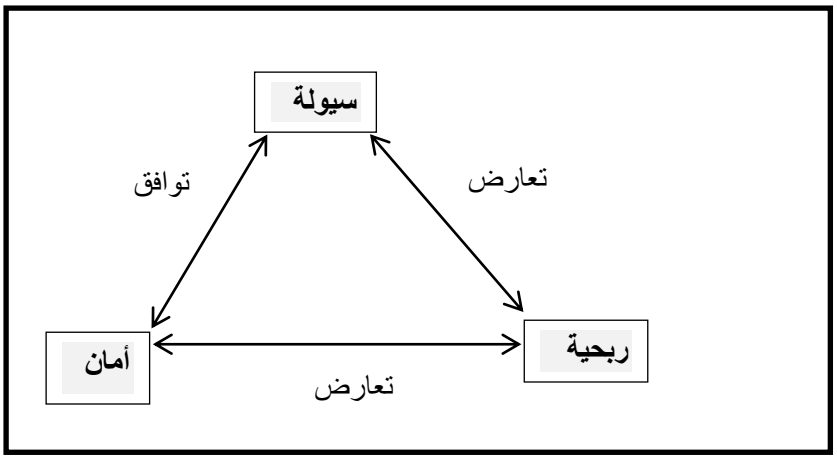
١- مفهوم الامان المصرفي Concept of Bank Hedging:

بيَّنت معظم الادبيات النظرية المتعلقة بموضوع الامان المصرفي ، انها تكاد تكون متفقة في تعريفها له ، فقد عرفه بعضهم على انه، مدى الاحاطة والحذر الذي تبديه المصارف من المخاطر التي قد تتعرض لها، جراء قيامها بعملياتها التشغيلية (خريوش،٢٠٠٤ :٦١).

وعلى صعيد القياس انشق بعض منهم – على الرغم من مطابقته لآرائهم من حيث المفهوم - عن اتباع المؤشر المذكور آنفاً في حساب درجة الامان المصرفي ، التي مثلت متغيرا معتمدا في دراسته، وقال انها يمكن ان تقاس من خلال المعادلة أدناه، مبينا ان الامان المصرفي يمثل مدى قدرة المصارف على مواجهة الخسائر الناجمة عن القروض، سواء اكانت مضمونة أم غير مضمونة، والاستثمارات في الاوراق المالية (قصيرة الاجل وطويلة الاجل) (خريوش،٢٠٠٤ :٦٧).

٢- اهمية الامان المصرفي The importance of Hedging Bank:

تتجلى اهمية الامان المصرفي في كونه يمثل أحدى الزوايا الثلاث المتكونة من اتحاد اضلاع المثلث الممثل لأهداف المصرف التجاري ، فالأضلاع الثلاثة، يمثل كل منها هدفا رئيساً، يسعى المصرف التجاري لتحقيقه، والتي هي السيولة ، الربحية ، والامان، وكما هو واضح في الشكل التالي :



الشكل (٢)

اهداف المصرف التجاري المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الاسس النظرية

٣- قياس درجة الأمان المصرفي measuring of bank hedging

هناك مجموعة من المقاييس والمؤشرات التي يستخدمها المصرف التجاري لغرض قياس درجة الامان المصرفي التي يتمتع بها منها النسبة التالية :

- **نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الاصول** (الامين،٢٠١٤: ١٧٥): وتعبر درجة الامان المصرفي ،على وفق هذه النسبة عن مدى ملاءة راس المال لأجمالي الاصول، اي انها تبين مدى محافظة المصرف التجاري على مركزه المالي بصورة جيدة ، مدلة بذلك على ان وظيفة راس المال لا تقتصر على شراء المباني واقتناء الآلات والمعدات الضرورية لعمل المصرف، بل تتعدى ذلك الى مواجهة خسائره غير المتوقعة ، والسحب غير المتوقع على الودائع ، وتقاس على وفق المعادلة التالية :

$$\text{نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الاصول} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الاصول}} \times ١٠٠\%$$

٤- علاقة الأمان بمخاطر كل من السيولة والائتمان وملاءة رأس المال Its Relationship wit

استكمالا للصورة في ذهن القارئ، ولمفردات هذا المبحث، نتطرق بشيء من التفصيل، الى علاقة المتغير التابع Hedging Bank، بالمتغيرات المستقلة، محل البحث والتي تعبر عنها مصطلحات:Liquidity risk، Credit risk، Capital Adequacy Risk، على التوالي ، واعتمادا على بعض المصادر التي اعتمدت كدراسات سابقة، عرضناها سابقا ، فيمكن توضيح هذه العلاقة كما يلي:

أ-علاقة الامان المصرفي بمخاطر السيولة :

يمكن ان تكون هناك علاقة عكسية بين درجة الامان المصرفي ومخاطر السيولة بسبب انخفاض حجم الاستثمار في الاوراق المالية قصيرة الاجل بالنسبة الى اجمالي الودائع(خريوش،٢٠٠٤ :٧٤).

في حين يمكن ان تكون هناك علاقة طردية بين درجة الامان المصرفي وتلك المخاطر بسبب ارتفاع الاصول السائلة بالنسبة الى اجمالي الودائع، الامر الذي يفسره عدم مقدرة المصرف على توظيف موارده المالية المتاحة بشكل كفوء(عمرن،٢٠١٥: ١٨).

كما لم تبين اي من المراجع، من خلال البحث عدم وجود علاقة بين المتغيرين المذكورين.

ب- علاقته بمخاطر الائتمان :

ينتج عن ارتفاع معدلات المخاطر المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية الرديئة ، التي تقدمها المصارف التجارية لعملائها، فكلما زادت هواش الائتمان بمقدار معين، ادى ذلك تراجع درجة الامان المصرفي، في اشارة الى العلاقة العكسية بينهما(صباح،شاهين،٢٠٠٨: ١١٠).

كما لم تبين اي من المراجع، من خلال البحث، عن وجود علاقة طردية بين المتغيرين المذكورين. في حين افصحت بعض المراجع، عن عدم وجود علاقة ارتباط ولا تأثير بين مخاطر الائتمان ودرجة الامان المصرفي ، وذلك بسبب عدم معنوية المؤشر المستخدم في الاختبار وهذا ما قادت اليه نتائج التحليل الاحصائي (عمران،٢٠١٤ :٤٧٧).

ج- علاقته بمخاطر ملاءة رأس المال :

أجمعت كل المراجع المذكورة سابقا، على وجود علاقة عكسية بين درجة الامان المصرفي ومخاطر راس المال ، ووجود علاقة طردية قوية مع كفاية (ملاءة) راس المال، بل راح بعضها يبين، ان لمخاطر راس المال الاثر الاكبر في الامان المصرفي، وان زيادة كفايته بنسبة ضئيلة من شانها ان تؤدي الى زيادة درجة الامان بمرات عديدة (عمران،٢٠١٤ :٤٨٠).

المحور الرابع : الجانب العملي :

أولا: اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة:

قبل البدء بعملية التقدير تم اجراء اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار كولموجروف – سمرنوف (Kolmogorov-Smirnov) وكما موضح بالجدول التالي:

الجدول (١) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار كولموجروف – سمرنوف

المتغير	قيمة الاحصاءة	Sig.
y_1	0.084	0.426
x_1	0.083	0.439
x_2	0.145	0.020
x_3	0.079	0.062

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج spss

من خلال ملاحظة الجدول (١) نلاحظ ان قيمة .sig اكبر من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لكل المتغيرات ما عدا المتغير x_2 وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تنص على ان المتغيرات تتوزع توزيعا طبيعيا اي ان هذه المتغيرات تتوزع توزيعا طبيعيا ما عدا المتغير x_2 فانه لا يتوزع توزيعا طبيعيا .

وعليه ومن اجل تصحيح السلسلة لكي تتوزع توزيعا طبيعيا يجب إدخال دالة (LN) على المتغيرات من أجل التخلص من القيم المتطرفة، وبعد ادخال (LN) على المتغير X_2 تم اجراء اختبار كولموجروف – سمرنوف (Kolmogorov-Smirnov)، وفيما يلي جدول يوضح نتائج هذا الاختبار بعد ادخال دالة(LN) على المتغير X^2

الجدول(٢) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي بعد إدخال دالة(LN) على المتغيرX_2 باستخدام اختبار كولموجروف – سمر نوف

المتغير	قيمة الاحصاءة	sig.
LNX_2	0.114	0.113

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج spss

من خلال ملاحظة الجدول (٢) نلاحظ ان المتغير يتوزع توزيعاً طبيعياً لأن .sig اكبر من مستوى المعنوية 0.05 ، وعليه أصبح بالإمكان إجراء اختبار فرضيات الدراسة من خلال تقدير

نموذج Panel واجراء اختبارات اختيار نموذج Panel الملائم لبيانات الد راسة، بعد أن تم تخليص متغيرات الدراسة من القيم المتطرفة.

ومما سبق فان نموذج الدراسة اصبح كما يلي:

$$y = b_0 + b_1x_1 + b_2(\ln x_2) + b_3x_3 + u_i$$

ثانيا: اختبار فرضيات الدراسة :

١- من اجل اختبار فرضية الدراسة الاولى (*توجد علاقة أثر احصائية ذات دلالة معنوية بين مخاطر السيولة ودرجة الامان المصرفي*) تم اجراء تحليل الانحدار (Panel data) لقياس اثر المتغير المستقل مخاطر السيولة (x_1) على المتغير المعتمد درجة الامان المصرفي (y) وباستخدام نموذج البيانات الطولية الثلاثة (PRM) ، (FEM) ، (REM) (Gujarati:2005:p591-594) تم التوصل الى النتائج الموضحة بالجدول التالي :

الجدول (٣) نتائج تقدير اثر مخاطر السيولة في درجة الامان المصرفي

المتغير		النموذج المقدر		
		PRM	FEM	REM
الحد الثابت c	قيمة الثابت c	0.5862	0.5338	0.5393
	قيمة t المحتسبة	12.256	12.185	9.271
	القيمة الاحتمالية p	0.000	0.000	0.000
المتغير x_1	قيمة معامل x_1	-0.3719	-0.2886	-0.2973
	قيمة t المحتسبة	-5.132	-4.248	-4.495
	القيمة الاحتمالية p	0.000	0.000	0.000
معامل التحديد R^2		0.20	0.68	0.16
قيمة W.D		0.279	0.643	0.598
قيمة F		26.335	21.255	20.344
احتمالية Fisher		0.000	0.000	0.002

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eview. 7

نلاحظ من الجدول (٣) ما يلي :

أ- نتائج نموذج الانحدار التجميعي (PRM):

يتبين من النموذج المقدر في أعلاه بان قيمة الحد الثابت c للنموذج معنوي تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t للحد الثابت والبالغة (0.000) اقل من مستوى المعنوية(0.05) اي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم معنوية الحد الثابت ونقبل الفرضية البديلة ، كذلك نستنتج معنوية معامل المتغير (x_1) تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل x_1 والبالغة (0.000) اقل من 0.05 لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر معنوي لمتغير مخاطر السيولة على درجة الامان المصرفي، وهذا ما يتفق مع الفرضية الاولى التي تنص على وجود علاقة أثر احصائية ذات دلالة معنوية بين مخاطر السيولة ودرجة الامان المصرفي، كذلك نلاحظ ان اشارة المعلمة السالبة تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما انخفضت مخاطر السيولة، زادت درجة الامان المصرفي ، كذلك نلاحظ معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية(0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت(0.000) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني إن النموذج المقدر ككل معنوي، كما ان قيمة معامل التحديد(R^2) بلغت (0.20) وهذا يعني إن المتغير المستقل (مخاطر السيولة) يفسر (20%) من التغيرات الحاصلة في درجة الامان المصرفي إما النسبة المتبقية والبالغة (80%) فهي تعود إلى عوامل موجودة ضمن الخطأ العشوائي، في حين نلاحظ انه يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء نلاحظ ان قيمة (D.W=0.289).

ب- نموذج التأثيرات الثابتة (FEM):

يتبين من نتائج نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) في الجدول (٢٣) أن قيمة الحد الثابت c للنموذج معنوية تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t للحد الثابت والبالغة (0.000) اقل من مستوى المعنوية(0.05) اي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم معنوية الحد الثابت ونقبل الفرضية البديلة، كذلك نستنتج معنوية معامل المتغير (x_1) تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل x_1 والبالغة (0.000) اقل من 0.05 لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر معنوي لمتغير مخاطر السيولة على درجة الامان المصرفي ، وهذا ما يتفق مع الفرضية الاولى التي تنص على وجود علاقة أثر احصائية ذات دلالة معنوية بين مخاطر السيولة ودرجة الامان المصرفي ، كذلك نلاحظ ان اشارة المعلمة السالبة تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص انه كلما انخفضت مخاطر السيولة، زادت درجة الامان المصرفي، كذلك نلاحظ معنوية قيمة F

المحتسبة تحت مستوى معنوية(0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت(0.000) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني إن النموذج المقدر ككل معنوي، كما ان قيمة معامل التحديد(R^2) بلغت (0.068) وهذا يعني إن المتغير المستقل (مخاطر السيولة) يفسر(68%) من التغيرات الحاصلة في درجة الامان المصرفي إما النسبة المتبقية والبالغة (32%) فهي تعود إلى عوامل موجودة ضمن الخطأ العشوائي، في حين نلاحظ انه يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء نلاحظ ان قيمة (D.W=0.643)

ج- نموذج التأثيرات العشوائية (REM):

يتبين من نتائج نموذج التأثيرات الثابتة (REM) في الجدول (٢٣) بان قيمة الحد الثابت c للنموذج معنوية تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t للحد الثابت والبالغة (0.000) اقل من مستوى المعنوية(0.05) اي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم معنوية الحد الثابت ونقبل الفرضية البديلة، كذلك نستنتج معنوية معامل المتغير (x_1) تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل x_1 والبالغة (0.000) اقل من 0.05 لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر معنوي لمتغير مخاطر السيولة في درجة الامان المصرفي ، وهذا ما يتفق مع الفرضية الاولى التي تنص على وجود علاقة أثر احصائية ذات دلالة معنوية بين مخاطر السيولة ودرجة الامان المصرفي ، كذلك نلاحظ ان اشارة المعلمة السالبة تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص انه كلما انخفضت مخاطر السيولة زادت درجة الامان المصرفي ، كذلك نلاحظ معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية(0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت(0.000) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني إن النموذج المقدر ككل معنوي، كما ان قيمة معامل التحديد(R^2) بلغت (0.16) وهذا يعني إن المتغير المستقل (مخاطر السيولة) يفسر (16%) من التغيرات الحاصلة في درجة الامان المصرفي أما النسبة المتبقية والبالغة (84%) فهي تعود إلى عوامل موجودة ضمن الخطأ العشوائي، في حين نلاحظ انه يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء نلاحظ ان قيمة (D.W=0.598).

د- اختيار النموذج الملائم:

ولتحديد النموذج الأكثر ملاءمة تجرى اختبارات احصائية تشخيصية على مرحلتين، المرحلة الأولى تتمثل في التفضيل بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، فاذا أشارت النتائج الى افضلية وملائمة النموذج التجميعي للبيانات نتوقف عند هذه المرحلة ونعتبر النموذج التجميعي

هو الأكثر ملاءمة ، بينما اذا أشارت النتائج لأفضلية وملاءمة نموذج التأثيرات الثابتة على النموذج التجميعي، ننتقل للمرحلة الثانية وهي التفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية ويتم تطبيق المرحلة الأولى من التقييم بين النماذج باستخدام اختبار F(Gujarati:2005:p591-598) المقيد الذي يأخذ الصيغة الرياضية الموضحة فيما يلي:

$$F = \frac{(R^2_{FEM} - R^2_{PEM})/(N-1)}{(1-R^2_{FEM})/(NT-N-K)} \approx F(N-1, NT-N-K)$$

ان :

N : عدد المقاطع وهنا عدد البنوك

T : طول الدة الزمنية ، K: عدد المتغيرات المستقلة

R^2_{FEM}: معامل التحديد للنموذج غير المقيد(نموذج FEM)

R^2_{PEM} : معامل التحديد للنموذج المقيد(نموذج PEM)

فعند مقارنة F المحتسبة مع F الجدولية بمستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية البسط والمقام$(N-1, NT-N-K)$ فاذا كانت اكبر من الجدولية نرفض العدم ونقبل البديلة اي ان النموذج الافضل هو نموذج التأثيرات الثابتة (FEM).

وعند حساب F المحتسبة كانت تساوي (16.502) وعند مقارنتها مع F الجدولية البالغة(2.45) نجد انها اكبر منها اي ان نموذج التأثيرات الثابتة هو الافضل او الاكثر ملاءمة في التقدير.

لذا سوف يتم تطبيق المرحلة الثانية للتفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية،

وذلك باستخدام اختبار (Housman)(Gujarati:2005:p591-603) المقترح عام 1978 ، والمستخدم لاختبار الفرضية الصفرية التي تفترض ملاءمة نموذج التأثيرات العشوائية، مقابل الفرضية البديلة التي تفترض ملاءمة نموذج التأثيرات الثابتة في التقدير وتكون صيغة الاختبار على النحو الاتي:

$$H = (\hat{\beta}_{REM} - \hat{\beta}_{FEM})'[var(\hat{\beta}_{REM}) - var(\hat{\beta}_{FEM})]^{-1}(\hat{\beta}_{REM} - \hat{\beta}_{FEM})$$

وتتوزع احصاءة هيوزمان توزيع مربع كاي(χ^2) بدرجة حرية (K)

ان : $var(\hat{\beta}_{REM})$: تباين معلمات نموذج التأثيرات العشوائية

$var(\hat{\beta}_{FEM})$: : تباين معلمات نموذج التأثيرات الثابتة

فاذا كانت (χ^2) المحتسبة اقل من الجدولية اي عندما تكون القيمة الاحتمالية (.prop) اكبر من مستوى المعنوية ٠,٠٥ نقبل فرضية العدم التي تنص على ان نموذج التأثيرات الثابتة افضل من نموذج التأثيرات العشوائية. وتم حساب قيمة اختبار Housman باستخدام برنامج Eview.7 وكانت كما بالجدول التالي :

جدول (٤) قيمة اختبار Housman

Prob.	Chi-Sq. d.f	Chi-Sq. Statistic	Test Summary
0.5798	1	0.306488	Cross-section random

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eview.7

نلاحظ ان القيمة الاحتمالية هي (0.5798) وهي اكبر من 0.05 لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على ان نموذج التأثيرات الثابتة هو الافضل ونرفض البديلة التي تنص على ان نموذج التأثيرات العشوائية هو الافضل.

وبما ان نموذج التأثيرات الثابتة يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي لذا تم اجراء التحويلات التالية من اجل التخلص من المشكلة وهي : $ys = y_t - \rho * y_{t-1}$, $xs1 = x1_t - \rho * x1_{t-1}$

ان: $\rho = 1 - \frac{D.W}{2}$

ومن ثم فقد تم تقدير النموذج وكانت النتائج كما بالجدول التالي :

الجدول(٥) نتائج نموذج التأثيرات الثابتة بعد اجراء التحويلات على متغير مخاطر السيولة x_1

المتغير	c	t للحد الثابت	معامل مخاطر السيولة xs_1	t لمعامل مخاطر السيولة	معامل التحديد R_2	F	D.W
القيمة	0.167255	12.576	-0.198531	-3.466	0.33	4.451	1.96
القيمة الاحتمالية p		0.000		0.000		0.000	

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eview.7

إذ نلاحظ من الجدول ان قيمة (D.W=1.96) وهي تقع بين (du,4-du) وهذا يعني خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي .

٣- من اجل اختبار فرضية الدراسة الثانية (توجد علاقة أثر احصائية ذات دلالة معنوية بين مخاطر الائتمان ودرجة الامان المصرفي)، تم اجراء تحليل الانحدار (Panel data) لقياس اثر المتغير المستقل مخاطر الائتمان (x_2) على المتغير المعتمد درجة الامان المصرفي (y) وباستخدام نماذج البيانات الطولية الثلاثة (PRM) ، (FEM) ، (REM) تم التوصل الى النتائج الموضحة بالجدول التالي :

الجدول(٦) نتائج تقدير اثر مخاطر الائتمان في درجة الامان المصرفي

المتغير		النموذج المقدر		
		PRM	FEM	REM
الحد الثابت c	قيمة الثابت c	0.42223	0.40358	0.40560
	قيمة t المحتسبة	19.724	22.900	9.243
	القيمة الاحتمالية p	0.000	0.000	0.000
المتغير LNx2	قيمة معامل LNx2	0.05123	0.03761	0.03905
	قيمة t المحتسبة	4.505	3.496	3.734
	القيمة الاحتمالية p	0.000	0.000	0.000
معامل التحديد R^2		0.16	0.67	0.12
قيمة W.D		0.230	0.564	0.520
قيمة F		20.298	19.705	14.028
احتمالية Fisher		0.000	0.000	0.000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eview. 7

نلاحظ من الجدول (٦) ما يلي :

أ- نتائج نموذج الانحدار التجميعي (PRM):

يتبين من النموذج المقدر المذكور آنفاً بان قيمة الحد الثابت c للنموذج معنوية تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t للحد الثابت والبالغة (0.000) اقل من مستوى المعنوية(0.05) اي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم معنوية الحد الثابت ونقبل الفرضية البديلة ، كذلك نستنتج معنوية معامل المتغير (LNx_2) تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل LNx_2 والبالغة (0.000) اقل من 0.05 لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر معنوي لمتغير مخاطر الائتمان في درجة الامان المصرفي وهذا ما يتفق مع الثانية التي تنص على وجود علاقة أثر احصائية ذات دلالة معنوية بين مخاطر الائتمان ودرجة الامان المصرفي، كذلك نلاحظ ان اشارة المعلمة الموجبة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما انخفض مستوى المخاطر الائتمانية زادت درجة الامان المصرفي، والسبب في ذلك يعود الى تنامي حجم الودائع الحكومية، التي شكلت(٨٥,٥%) من اجمالي قيمة المقام (اجمالي الودائع) في عام ٢٠١٥ كما هو واضح في الجدول (٨)، كذلك نلاحظ معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية(0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت(٠.000) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني إن النموذج المقدر ككل معنوي، كما ان قيمة معامل التحديد(R^2) بلغت (0.16) وهذا يعني إن المتغير المستقل (مخاطر الائتمان) يفسر(16%) من التغيرات الحاصلة في درجة الامان المصرفي إما النسبة المتبقية والبالغة (84%) فهي تعود إلى عوامل موجودة ضمن الخطأ العشوائي، في حين نلاحظ انه يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء نلاحظ ان قيمة (D.W=0.230).

ب- نموذج التأثيرات الثابتة (FEM):

يتبين من النموذج المقدر المذكور آنفاً أن قيمة الحد الثابت c للنموذج معنوي تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t للحد الثابت والبالغة (0.000) اقل من مستوى المعنوية(0.05) اي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم معنوية الحد الثابت ونقبل الفرضية البديلة ، كذلك نستنتج ان معنوية معامل المتغير (LNx_2) تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل (LNx_2) والبالغة (0.000) اقل من 0.000 لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر معنوي لمتغير مخاطر الائتمان على درجة الامان المصرفي وهذا ما يتفق مع الفرضية الثانية التي

تنص على وجود علاقة أثر احصائية ذات دلالة معنوية بين مخاطر الائتمان ودرجة الامان المصرفي، كذلك نلاحظ ان اشارة المعلمة الموجبة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما قلَ مستوى المخاطر الائتمانية زادت درجة الامان المصرفي، والسبب في ذلك يعود الى تنامي حجم الودائع الحكومية، التي شكلت(٨٥,٥%) من اجمالي قيمة المقام (اجمالي الودائع) في عام ٢٠١٥ كما هو واضح في الجدول (٨)، كذلك نلاحظ معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية(0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت(0.000) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني إن النموذج المقدر ككل معنوي، كما ان قيمة معامل التحديد(R^2) بلغت (0.67) وهذا يعني إن المتغير المستقل (مخاطر الائتمان) يفسر(67%) من التغيرات الحاصلة في درجة الامان المصرفي أما النسبة المتبقية البالغة (33%) فهي تعود إلى عوامل موجودة ضمن الخطأ العشوائي، في حين نلاحظ انه يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء نلاحظ ان قيمة (D.W=0.564).

ج- نموذج التأثيرات العشوائية (REM):

يتبين من النموذج المقدر المذكور آنفاً أن قيمة الحد الثابت c للنموذج معنوي تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t للحد الثابت والبالغة (0.000) اقل من مستوى المعنوية(0.05) اي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم معنوية الحد الثابت ونقبل الفرضية البديلة ، كذلك نستنتج معنوية معامل المتغير (LNx_2) تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل (LNx_2) والبالغة (0.000) اقل من 0.05 لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر معنوي لمتغير مخاطر الائتمان في درجة الامان المصرفي وهذا ما يتفق مع الفرضية الثانية التي تنص على وجود علاقة أثر احصائية ذات دلالة معنوية بين مخاطر الائتمان ودرجة الامان المصرفي، كذلك نلاحظ ان اشارة المعلمة الموجبة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما انخفض مستوى المخاطر الائتمانية زادت درجة الامان المصرفي ، والسبب في ذلك يعود الى تنامي حجم الودائع الحكومية، التي شكلت(٨٥,٥%) من اجمالي قيمة المقام (اجمالي الودائع) في عام ٢٠١٥ كما هو واضح في الجدول (٨)، كذلك نلاحظ معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية(0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت(0.000) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني إن النموذج المقدر ككل معنوي، كما ان قيمة معامل التحديد(R^2) بلغت (0.12) وهذا يعني إن المتغير المستقل (مخاطر الائتمان) يفسر (12%) من التغيرات الحاصلة في درجة

الامان المصرفي إما النسبة المتبقية البالغة (88%) فهي تعود إلى عوامل موجودة ضمن الخطأ العشوائي، في حين نلاحظ انه يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء نلاحظ ان قيمة (D.W=0.520).

د- اختيار النموذج الملائم:

ولتحديد النموذج الأكثر ملاءمة نطبق اختبار المرحلة الاولى بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة باستخدام اختبارF فكانت تساوي(17.02) وعند مقارنتها مع F الجدولية البالغة(2.45) نجد انها اكبر منها اي ان نموذج التأثيرات الثابتة هو الافضل او الاكثر ملائمة في التقدير .

لذا سوف يتم تطبيق المرحلة الثانية للتفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وذلك باستخدام اختبار (Housman) ،والذي تم حساب قيمته باستخدام برنامج Eview.7 وكانت كما بالجدول التالي

جدول (٢٧) قيمة اختبار Housman

Prob.	Chi-Sq. d.f	Chi-Sq. Statistic	Test Summary
0.5658	1	0.32981	Cross-section random

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eview.7

نلاحظ ان القيمة الاحتمالية هي (0.5658) وهي اكبر من 0.05 لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على ان نموذج التأثيرات الثابتة هو الافضل ونرفض البديلة التي تنص على ان نموذج التأثيرات العشوائية هو الافضل. وبما ان نموذج التأثيرات الثابتة يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي لذا تم اجراء التحويلات التالية من اجل التخلص من المشكلة وهي :

$$ys = y_t - \rho * y_{t-1} \quad , \quad xs2 = LNx2_t - \rho * LNx2_{t-1} \quad ،$$

ان:

$\rho = 1 - \frac{D.W}{2}$ ثم انه تم تقدير النموذج وكانت النتائج كما بالجدول التالي :

الجدول (٨) نتائج نموذج التأثيرات الثابتة بعد اجراء التحويلات على متغير مخاطر الائتمان x_2

المتغير	c	t للحد الثابت	معامل مخاطر الائتمان xs_2	t لمعامل مخاطر الائتمان	معامل التحديد R_2	F	D.W
القيمة	0.12859	11.911	0.06248	4.950	0.24	3.168	1.776
القيمة		0.000		0.000		0.002	

الاحتمالية p							

المصدر من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eview.7

نلاحظ من الجدول اعلاه ان قيمة (D.W=1.776) وهي تقع بين {du,4-du} وهذا يعني خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

٣- من اجل اختبار فرضية الدراسة الثالثة (*توجد علاقة أثر احصائية ذات دلالة معنوية بين مخاطر ملاءة راس المال ودرجة الامان المصرفي*)، تم اجراء تحليل الانحدار (Panel data) لقياس اثر المتغير المستقل ملاءة راس المال (x_3) في المتغير المعتمد درجة الامان المصرفي (y) وباستخدام نماذج البيانات الطولية الثلاثة (PRM)، (FEM)، (REM) ونلاحظ كبر حجم الموجودات المستخدمة في تمويل رأس المال وبالتالي ملاءته العالية ضد الخسائر المحتملة وتم التوصل الى النتائج الموضحة بالجدول التالي :

الجدول (٩) نتائج تقدير اثر مخاطر ملاءة راس المال في درجة الامان المصرفي

المتغير		النموذج المقدر		
		PRM	FEM	REM
الحد الثابت c	قيمة الثابت c	0.06317	0.00922	0.03958
	قيمة t المحتسبة	5.871	0.541	2.568
	القيمة الاحتمالية p	0.000	0.590	0.011
المتغير X3	قيمة معامل X3	0.99932	1.18992	1.0809
	قيمة t المحتسبة	30.584	20.831	25.069
	القيمة الاحتمالية p	0.000	0.000	0.000
معامل التحديد R^2		0.89	0.93	0.84
قيمة W.D		0.569	1.053	0.806
قيمة F		935.388	131.958	590.315
احتمالية Fisher		0.000	0.000	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eview. 7

نلاحظ من الجدول (٩) ما يلي :

أ- نتائج نموذج الانحدار التجميعي (PRM):

يتبين من النموذج المقدر المذكور آنفاً أن قيمة الحد الثابت c للنموذج معنوية تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t للحد الثابت والبالغة (0.000) اقل من مستوى المعنوية(0.05) اي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم معنوية الحد الثابت ونقبل الفرضية البديلة ، كذلك نستنتج معنوية معامل المتغير (x_3) تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل x_3 والبالغة (0.000) اقل من 0.05 لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر معنوي لمتغير مخاطر ملاءة راس المال في درجة الامان المصرفي وهذا ما يتفق مع الفرضية الثالثة التي تنص على وجود علاقة أثر احصائية ذات دلالة معنوية بين مخاطر ملاءة راس المال ودرجة الامان المصرفي، كذلك نلاحظ ان اشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما زاد مستوى ملاءة راس المال، انخفضت المخاطر الناجمة عنها و زادت درجة الامان المصرفي ، كذلك نلاحظ معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية(0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت(0.000) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني إن النموذج المقدر ككل معنوي، كما ان قيمة معامل التحديد(R^2) بلغت (0.89) وهذا يعني إن المتغير المستقل (ملاءة راس المال) يفسر (89%) من التغيرات الحاصلة في درجة الامان المصرفي وهي نسبة عالية إما النسبة المتبقية والبالغة (11%) فهي تعود إلى عوامل موجودة ضمن الخطأ العشوائي، في حين نلاحظ انه يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء نلاحظ ان قيمة (D.W=0.569).

ب - نموذج التأثيرات الثابتة (FEM):

يتبين من النموذج المقدر المذكور آنفاً بان قيمة الحد الثابت c للنموذج غير معنوية تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t للحد الثابت والبالغة (0.541) اكبر من مستوى المعنوية(0.05) اي نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم معنوية الحد الثابت ونرفض الفرضية البديلة ، كذلك نستنتج معنوية معامل المتغير (x_3) تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل x_3 والبالغة (0.000) اقل

من 0.05 لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر معنوي لمتغير مخاطر ملاءة راس المال في درجة الامان المصرفي وهذا ما يتفق مع الفرضية الثالثة التي تنص على وجود علاقة أثر احصائية ذات دلالة معنوية بين مخاطر ملاءة راس المال ودرجة الامان المصرفي، كذلك نلاحظ ان اشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما زاد مستوى ملاءة راس المال، انخفضت المخاطر الناجمة عنها و زادت درجة الامان المصرفي ، كذلك نلاحظ معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية(0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت(0.000) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني إن النموذج المقدر ككل معنوي، كما ان قيمة معامل التحديد(R^2) بلغت (0.93) وهذا يعني إن المتغير المستقل (ملاءة راس المال) يفسر(93%) من التغيرات الحاصلة في درجة الامان المصرفي وهي نسبة عالية جدا إما النسبة المتبقية البالغة (7%) فهي تعود إلى عوامل موجودة ضمن الخطأ العشوائي، في حين نلاحظ انه يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء نلاحظ ان قيمة (D.W=1.053).

ج- نموذج التأثيرات العشوائية (REM):

يتبين من النموذج المقدر المذكور آنفاً أن قيمة الحد الثابت c للنموذج معنوية تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t للحد الثابت والبالغة (0.011) اقل من مستوى المعنوية(0.05) اي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم معنوية الحد الثابت ونقبل الفرضية البديلة ، كذلك نستنتج معنوية معامل المتغير (x_3) تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل x_3 البالغة (0.000) اقل من 0.05 لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر معنوي لمتغير مخاطر ملاءة راس المال في درجة الامان المصرفي وهذا ما يتفق مع الفرضية الثالثة التي تنص على وجود علاقة أثر احصائية ذات دلالة معنوية بين ملاءة راس المال ودرجة الامان المصرفي، كذلك نلاحظ ان اشارة المعلمة الموجبة يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما زاد مستوى ملاءة راس المال، انخفضت المخاطر الناجمة عنها و زادت درجة الامان المصرفي ، كذلك نلاحظ معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية(0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت(0.000) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني إن النموذج المقدر ككل معنوي، كما ان قيمة معامل التحديد(R^2) بلغت (0.84) وهذا يعني إن المتغير المستقل (ملاءة راس المال) يفسر (84%) من التغيرات الحاصلة في درجة الامان المصرفي وهي نسبة عالية جدا إما النسبة المتبقية البالغة (16%) فهي تعود إلى عوامل موجودة ضمن الخطأ العشوائي، في حين نلاحظ انه يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء نلاحظ ان قيمة (D.W=0.806) .

د- اختيار النموذج الملائم:

ولتحديد النموذج الأكثر ملائمة نطبق اختبار المرحلة الاولى بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة باستخدام اختبارF فكانت تساوي(6.286) وعند مقارنتها مع F الجدولية البالغة(2.45) نجد انها اكبر منها اي ان نموذج التأثيرات الثابتة هو الافضل او الاكثر ملاءمة في التقدير. لذا سوف يتم تطبيق المرحلة الثانية للتفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وذلك باستخدام اختبار (Housman) ،والذي تم حساب قيمته باستخدام برنامج Eview.7 وكانت كما بالجدول التالي :

جدول (١٠) قيمة اختبار Housman

Prob.	Chi-Sq. d.f	Chi-Sq. Statistic	Test Summary
0.0047	1	7.97812	Cross-section random

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eview. 7

نلاحظ ان القيمة الاحتمالية هي (0.0047) وهي اقل من 0.05 لذا نرفض فرضية العدم التي تنص على ان نموج التأثيرات الثابتة هو الافضل ونقبل البديلة التي تنص على ان نموذج التأثيرات العشوائية هو الافضل. وبما ان نموذج التأثيرات العشوائية يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي لذا تم اجراء التحويلات التالية من اجل التخلص من المشكلة وهي :

ان : $ys = y_t - \rho * y_{t-1}$, $xs3 = x3_t - \rho * x3_{t-1}$

$\rho = 1 - \frac{D.W}{2}$ ،ثم تم تقدير النموذج وكانت النتائج كما بالجدول التالي :

الجدول (١١) نتائج نموذج التأثيرات العشوائية بعد اجراء التحويلات على متغير مخاطر ملاءة رأس المال x_3

المتغير	c	t للحد الثابت	معامل مخاطر ملاءة راس المال xs_3	t لمعامل مخاطر ملاءة راس المال	معامل التحديد R_2	F	D.W
القيمة	0.03159	3.126	1.046274	17.834	0.88	62.118	1.956
القيمة		0.002		0.000		0.000	

الاحتمالية p							

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eview. 7

نلاحظ من الجدول اعلاه ان قيمة(D.W=1.956) وهي تقع بين {du,4-du} وهذا يعني خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي .

ثالثا: تحديد نموذج الدراسة الملائم:

كما بينا سابقا ان نموج الدراسة اصبح كما يلي:

$$y = b_0 + b_1x_1 + b_2(LNx_2) + b_3x_3 + u_i$$

لذا تم تقدير النموذج باستخدام النماذج الثلاثة (PRM ، FEM ، REM) وتم التوصل الى النتائج التالية:

جدول (١٢) نتائج تقدير اثر المتغيرات المستقلة في الدراسة في المتغير المعتمد

المتغير				
		PRM	FEM	REM
الحد الثابت	قيمة الثابت C	0.13954	0.10773	0.12938
	قيمة t المحتسبة	6.192	3.836	4.987
	القيمة الاحتمالية p	0.000	0.000	0.000
المتغير x_1	قيمة معامل x_1	-0.08804	-0.12922	-0.11682
	قيمة t المحتسبة	-2.675	-3.771	-3.592
	القيمة الاحتمالية p	0.009	0.000	0.001
المتغير LNx_2	قيمة معامل LNx_2	0.00455	0.000130	0.001613
	قيمة t المحتسبة	-0.910	0.024	0.321
	القيمة الاحتمالية p	0.365	0.981	0.749
المتغير x_3	قيمة معامل x_3	0.94841	1.12723	1.03233
	قيمة t المحتسبة	28.824	20.277	23.647
	القيمة الاحتمالية p	0.000	0.000	0.000
معامل التحديد R^2		0.91	0.94	0.87
قيمة D.W		0.583	1.085	0.822
قيمة F		362.920	129.26	225.955

احتمالية Fisher	0.000	0.000	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eview. 7

نلاحظ من الجدول (١٢) ما يلي :

١- تحليل نتائج التقدير للنماذج الثلاثة:

يتبين من النماذج المقدرة الثلاثة المذكورة آنفاً أن قيمة الحد الثابت c معنوية تحت مستوى معنوية (0.05) في كل النماذج، وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t للحد الثابت اقل من مستوى المعنوية(0.05) اي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم معنوية الحد الثابت ونقبل الفرضية البديلة ، كذلك نستنتج معنوية معامل المتغير (x_1) تحت مستوى معنوية 0.05 في النماذج الثلاثة وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل x_1 اقل من 0.05 لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر معنوي لمتغير مخاطر السيولة في درجة الامان المصرفي وهذا ما يتفق مع الفرضية الاولى التي تنص على وجود علاقة أثر احصائية ذات دلالة معنوية بين مخاطر السيولة ودرجة الامان المصرفي، كذلك نلاحظ ان اشارة المعلمة السالبة تعبر بصدق اداء المؤشر (x_1) المذكور سلفاً، والذي يعبر ارتفاعه عن انخفاض مخاطر السيولة وبالتالي زيادة درجة الامان المصرفي ، كما يتبين من النموذج المقدر عدم معنوية معامل المتغير (LNx_2) تحت مستوى معنوية 0.05 في كل النماذج المقدرة الثلاثة وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل LNx_2 اكبر من 0.05 لذا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر معنوي لمتغير مخاطر الائتمان في درجة الامان المصرفي وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الثانية التي تنص على وجود علاقة أثر احصائية ذات دلالة معنوية بين مخاطر الائتمان ودرجة الامان المصرفي، كذلك نلاحظ ان اشارة المعلمة الموجبة كذلك نلاحظ ان اشارة المعلمة الموجبة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما انخفض مستوى المخاطر الائتمانية زادت درجة الامان المصرفي، والسبب في ذلك يعود الى تنامي حجم الودائع الحكومية على حساب القروض ، كذلك نستنتج معنوية معامل المتغير (x_3) تحت مستوى معنوية 0.05 في كل النماذج وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل x_3 اقل من 0.05 لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر معنوي لمتغير مخاطر ملاءة راس المال في درجة الامان المصرفي وهذا ما

يتفق مع الفرضية الثالثة التي تنص على وجود علاقة أثر احصائية ذات دلالة معنوية بين مخاطر ملاءة راس المال ودرجة الامان المصرفي، كذلك نلاحظ ان اشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما زاد مستوى ملاءة راس المال، انخفضت المخاطر الناجمة عنها وزادت درجة الامان المصرفي ، كذلك نلاحظ معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية(0.05) في كل النماذج وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت(0.000) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني إن النموذج المقدر ككل معنوي في كل النماذج، كما ان قيمة معامل التحديد(R^2) تتفاوت من نموذج الى اخر بلغت (0.91) في نموذج PRM و(0.94) في نموذج FEMو (0.87) في نموذج REM وهي نسب عالية المستوى في كل النماذج الا انها في النموذج PRM كانت الاعلى، في حين نلاحظ انه يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء في كل النماذج المقدرة .

٢- اختيار النموذج الملائم:

ولتحديد النموذج الأكثر ملاءمة نطبق اختبار المرحلة الاولى بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة باستخدام اختبارF فكانت تساوي (5.389) وعند مقارنتها مع F الجدولية البالغة(2.68) نجد انها اكبر، اي ان نموذج التأثيرات الثابتة هو الافضل او الاكثر ملاءمة في التقدير.

لذا سوف يتم تطبيق المرحلة الثانية للتفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وذلك باستخدام اختبار (Housman) ،والذي تم حساب قيمته باستخدام برنامج Eview.7 وكانت كما بالجدول التالي :

جدول (١٣) قيمة اختبار Housman

Prob.	Chi-Sq. d.f	Chi-Sq. Statistic	Test Summary
0.0547	3	9.538650	Cross-section random

المصدر من : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eview. 7

نلاحظ ان القيمة الاحتمالية هي (0.0547) وهي اكبر من 0.05 لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على ان نموذج التأثيرات الثابتة هو الافضل ونرفض البديلة التي تنص على ان نموذج التأثيرات العشوائية هو الافضل.

وبما ان نموذج التأثيرات الثابتة يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي لذا تم اجراء التحويلات التالية من اجل التخلص من المشكلة وهي : $ys = y_t - \rho * y_{t-1}$

$$xs1 = x1_t - \rho * x1_{t-1}$$

$$xs2 = LNx2_t - \rho * LNx2_{t-1}$$

$$xs3 = x3_t - \rho * x3_{t-1}$$

إذ ان

$\rho = 1 - \frac{D.W}{2}$: ثم انه تم تقدير النموذج وكانت النتائج كما بالجدول التالي :

جدول (١٤) نتائج تقدير النموذج العام

المتغير	C	القيمة الاحتمالية P	معامل مخاطر السيولة x_1	القيمة الاحتمالية P	معامل مخاطر الائتمان LNx_2	القيمة الاحتمالية P	معامل مخاطر ملاءة راس المال x_3	القيمة الاحتمالية P	معامل التحديد R^2	F	القيمة الاحتمالية P	D.W
القيمة	0.0313	0.099	-0.0571	0.083	0.03626	0.001	0.9297	0.000	0.88	67.250	0.000	2.015

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eview. 7

يتبين من النموذج عدم معنوية الحد الثابت c تحت مستوى معنوية (0.05)، كذلك نستنتج عدم معنوية معامل المتغير (X_1) تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل x_1 اكبر من 0.05 لذا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر معنوي لمتغير مخاطر السيولة في درجة الامان المصرفي وهذا مالا يتفق مع الفرضية الاولى التي تنص على وجود علاقة أثر احصائية ذات دلالة معنوية بين مخاطر السيولة ودرجة الامان المصرفي، كذلك نلاحظ ان اشارة المعلمة السالبة تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما انخفضت مخاطر السيولة زادت درجة الامان المصرفي، و ايضاً يتبين من النموذج المقدر معنوية معامل المتغير (LNx_2) تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل LNx_2 اقل من 0.05 لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر معنوي لمتغير مخاطر الائتمان في درجة الامان المصرفي وهذا ما يتفق مع الفرضية الثانية التي تنص على وجود علاقة أثر احصائية ذات دلالة معنوية بين مخاطر الائتمان ودرجة الامان المصرفي، كذلك نستنتج معنوية معامل المتغير (x_3) تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل x_3 اقل من 0.05 لذا

نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر معنوي لمتغير مخاطر ملاءة راس المال في درجة الامان المصرفي وهذا ما يتفق مع الفرضية الثالثة التي تنص على وجود علاقة أثر احصائية ذات دلالة معنوية بين مخاطر ملاءة راس المال ودرجة الامان المصرفي، كذلك نلاحظ ان اشارة المعلمة الموجبة يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما زاد مستوى ملاءة راس المال، انخفضت المخاطر الناجمة عنها وزادت درجة الامان المصرفي ، كذلك نلاحظ معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية(0.05) في كل النماذج وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها اقل من (0.05) وهذا يعني إن النموذج المقدر ككل معنوي في كل النماذج، ،كما ان قيمة معامل التحديد(R^2) قد بلغت (0.88) وهي نسبة عالية وهذا يعني قدرة النموذج بمتغيراته الثلاثة من تفسير (0.88) من التغيرات الحاصلة في درجة الامان المصرفي وهي نسبة عالية .

حسب النتائج السابقة توصلنا الى ان هناك علاقة انحدار قصيرة الامد معنوية بين المتغيرات المستقلة (مخاطر السيولة ، مخاطر الائتمان ، مخاطر ملاءة راس المال) والمتغير المعتمد (درجة الامان المصرفي) ولكن هل ان هذه العلاقة زائفة ام لا؟، وهل هي توازنية وطويلة المدى بين هذه المتغيرات ؟.

من اجل الحصول على الاجابة لابد من اجراء اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية المقطعية (panel data) اولاً ثم اجراء اختبار التكامل المشترك ثانياً.

١- اختبار استقراريه متغيرات النموذج:

من اجل اختبار استقراريه السلاسل الزمنية المقطعية (panel data) لمتغيرات النموذج سوف نستعمل اختبار جذر الوحدة الخاصة بالسلاسل الزمنية المقطعية, ومن بين هذه الاختبارات :

أ- اختبار **Levin , Lin ,Chu (LLC)** : طور هذا الاختبار سنة2002 وينبثق من اختبار DF إذ يعتمد على فرضيتين:

- ان بيانات الـ panel تحتوي على جذر وحدة : H_0
- بيانات الـ panel لا تحتوي على جذر وحدة : H_1

ب- اختبار **Pesaran ,Im و Shin (IPS)** : طور هذا الاختبار سنة ٢٠٠٣ وينطلق من نفس فرضيات LLC

ج- اختبار **Hadri** :اقترح هذا الاختبار من طرف الجزائري" قدور حضري "سنة 2000 ، يتميز عن باقي الاختبارات بأن فرضيتيه العديمة و البديلة عكس بقية الاختبارات السابقة لذلك

فإن نتيجته لا تظهر في برنامج (.Eview) إلا بعد طلبها وسوف يتم استخدامه اذا لم تحسم النتيجة في الاختبارين السابقين

تم استخدام الاختبارات السابقة لاختبار استقرارية متغيرات الدراسة وتم التوصل الى النتائج الموضحة بالجدول التالي:

جدول (١٥) نتائج اختبارات استقرارية متغيرات الدراسة

نوع الاختبار		LCC		IPS		Hadri	
المتغيرات		الاحصائية المحسوبة	الاحتمالية p	الاحصائية المحسوبة	الاحتمالية p	الاحصائية المحسوبة	الاحتمالية p
y	عند المستوى	1.911	0.972	2.708	0.997	4.787	0.000
	الفرق الاول	-5.4833	0.000	- 4.6289	0.000	2.7204	0.003
x_1	عند المستوى	-3.7159	0.000	-0.6323	0.264	3.2141	0.001
	الفرق الاول	-8.2938	0.000	- 4.9622	0.000	2.4393	0.007
LNx_2	عند المستوى	-0.951	0.171	0.192	0.576	3.955	0.000
	الفرق الاول	-7.941	0.000	-3.865	0.000	2.075	0.019
x_3	عند المستوى	0.0448	0.518	1.4999	0.933	4.7543	0.000
	الفرق الاول	-9.0481	0.000	-4.8381	0.000	3.8690	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eview. 7

نلاحظ من الجدول السابق ان كل الاختبارات تؤكد عدم استقرار كل المتغيرات في مستوياتها وان اغلب الاختبارات تؤكد استقرار كل المتغيرات في الفرق الاول أي ان كل متغير مستقر عند الدرجة الاولى I(1)، وتشير هذه النتيجة الى امكانية وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

٢- اختبار التكامل المشترك:

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات (y، x_1 ، lnx_2 ، x_3) وانها كل منها متكامل و من الدرجة نفسها، يتم اختبار وجود علاقة توازنيه بين هذه المتغيرات على الآجال الطويلة عن طريق اختبارات التكامل المشترك، إذ تختلف هذه الأخيرة عن مثيلاتها في السلاسل الزمنية العادية، وتعرف علاقات التكامل المتزامن من قبل Kao وPedroni باختبار فرضية جذر الوحدة لبواقي التكامل.

أ- اختبار Pedroni : اقترح هذا الاختبار سنة ١٩٩٩ وطوره سنة ٢٠٠٤ إذ قسمه إلى سبعة (٧) اختبارات جزئية لكشف واثبات فرضية التكامل المتزامن، إذ يستدعي تطبيقها تقديرا مسبقا للعلاقة على المدى الطويل وتصاغ فرضيته على النحو التالي:

- عدم وجود تكامل مشترك :H_0
- وجود تكامل مشترك :H_1

ترفض فرضية العدم أو تقبل من خلال نتائج أغلبية الاختبارات الجزئية، فا تجاوز احتمال P(value) لكل اختبار 5% ترفض الفرضية الصفرية وبالتالي وجود تكامل مشترك ، والعكس صحيح.

ب- **Kao:** وهو الاختبار الذي قدمه kao عام ١٩٩٩ لاختبار عدم التكامل المتزامن انطلاقا من اختبارات ديكي فولر الموسع ADF معتبرا اياها لا تأخذ بالحسبان عدم التجانس الفردي في ظل الفرضية البديلة واستنتج هو أيضا أن إحصائيته تخضع للتوزيع الطبيعي المختصر المركز.

تم اجراء اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة وكما موضح بالجدول التالي:

جدول (١٦) نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة

الاختبارات				الاختبارات المرجحة	
الاختبارات الجزئية		الاحصائية	الاحتمال	الاحصائية	الاحتمال
داخل المصارف	V stat	-0.91252	0.8193	-1.47501	0.9299
	R ah	2.291259	0.989	2.243434	0.9876
	pp	- 2.87083	0.002	-4.58876	0.0000
	ADF	-2.62234	0.0044	-3.69987	0.0001
بين المصارف	R ah	3.466497	0.9997		
	pp	-5.4748	0.0000		
	ADF	-2.80175	0.0025		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eview. 7

يتبين من خلال الجدول (١٦) أنه من بين احد عشر(١١) اختبارا جزئيا، هناك ستة اختبارات احتمالاتها أقل من ٥% وعليه ترفض الفرضية العدم و تُقبل الفرضية البديلة، اي وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل لأثر المتغيرات المستقلة { مخاطر السيولة (x_1) مخاطر الائتمان (x_2) ، مخاطر ملاءة رأس المال (x_3) } على المتغير المعتمد درجة الامان المصرفي (y) كما ان علاقة الاثر قصيرة الأجل التي تم الحصول عليها ليست زائفة.

المحور الخامس : الاستنتاجات والتوصيات :

أولا: الاستنتاجات :

خلصت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات وهي كالتالي :

١- وجود علاقة أثر معنوي سالبة للمتغير المستقل الاول (مخاطر السيولة) في المتغير المعتمد، (درجة الامان المصرفي)، في المصارف التجارية الخاصة التي تكونت منها عينة الدراسة، وهو ما يتفق والفرضية الاولى التي نصت على وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة احصائية بين مخاطر السيولة ودرجة الامان المصرفي.

٢- وجود علاقة أثر معنوي موجبة للمتغير المستقل الثاني (مخاطر الائتمان) في المتغير المعتمد، (درجة الامان المصرفي)، وهو ما يتفق مع الفرضية الثانية للدراسة، التي نصت على وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة احصائية بين مخاطر الائتمان ودرجة الامان المصرفي.

٣- وجود علاقة أثر معنوي سالبة للمتغير المستقل الثالث (مخاطر ملاءة رأس المال) في المتغير المعتمد، (درجة الامان المصرفي)، وهو ما يتفق مع الفرضية الثالثة للدراسة، التي نصت على وجود علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر ملاءة رأس المال ودرجة الأمان المصرفي .

٤- أظهر نموذج التقدير المصمم من قبل الباحث، قدرة تفسيرية عالية، إذ بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) ما نسبته (٨٨%)، وتعني ان التغيرات الحاصلة في درجة الامان المصرفي ترجع بمقدار هذه النسبة الى المتغيرات الثلاثة المستقلة التي شملتها الدراسة، وان ما نسبته (١٢%) من هذه التغيرات تحدث بسبب متغيرات مستقلة اخرى لم تدخل في هذا النموذج.

٥- هناك علاقة انحدار قصيرة الامد معنوية بين المتغيرات (مخاطر السيولة ، مخاطر الائتمان ، مخاطر ملاءة راس المال) ودرجة الامان المصرفي ، وهي غير زائفة و توازنية في الامد الطويل.

٦- سلك المتغير (x_2)، الذي يمثل مخاطر الائتمان سلوكا مغايرا لما نصت عليه النظرية الاقتصادية، بسبب تزايد حجم الودائع الحكومية بشكل اكبر منه للقروض المقدمة، وهو مؤشر يفسر القدرة الجيدة لهذه المصارف على استخدام ودائعها، تاركا أثرا موجبا في درجة الامان المصرفي للمصارف التجارية المبحوثة.

ثانيا : التوصيات :

خلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات وهي كالتالي :

١- دعوة ادارات المصارف التجارية العراقية الخاصة، التي مثلها مجتمع الدراسة ، الى فتح وحدات ادارة المخاطر المصرفية في كل مصرف ، مع العلم انه لحد لحظة الانتهاء من هذه الدراسة لا توجد في هذه المصارف مثل هذه الوحدات ، باستثناء البنك المركزي العراقي – بغداد ، إذ ان لديه وحدة ادارة مخاطر الاستثمار فقط.

٢- ضرورة السعي لتدعيم درجة الامان المصرفي في المصارف المبحوثة، من خلال إيجاد توازن مدروس بينها وبين المخاطر المصرفية، داخل النموذج وخارجه، على حد سواء.

٣- العمل على تبني ثقافة التعامل مع المخاطر المصرفية، ووضع الاليات المناسبة لذلك، وبيان الخطورة الناجمة عن غياب مثل هكذا سياسة وما يترتب عليه من انعكاسات سلبية على درجة الامان المصرفي .

٤- يتوجب على إدارات السيولة في المصارف التجارية المبحوثة، العمل على ايجاد قنوات استثمار جديدة، تمتص من خلالها الفوائض المالية لديها، فسياسة تكديس الاموال من شأنها ان تهدر فرص تعظيم الربحية ، الامر الذي يتطلب انتهاج سياسة مالية تحقق التوازن بين اهداف المصرف في تحقيق الربحية والسيولة والامان.

٥- يمكن الاستفادة من نموذج الدراسة الحالية، وتطويره وادخال المزيد من المخاطر المصرفية فيه، بهدف التعبير بشكل أدق عن العوامل المؤثرة في درجة الامان المصرفي، وذلك في دراسات مستقبلية .

٦- يمكن ان تكون الدراسة الحالية، منطلقا لدراسات عديدة لاحقة ، تتناول موضوعات متنوعة، مثل مؤشرات الاداء المالي وعلاقتها بدرجة الامان المصرفي.

المصادر والمراجع :

أولا: المصادر والمراجع العربية :

(١) "الادارة السليمة لمخاطر السيولة والرقابة عليها"، ورقة عمل مقدمة من اللجنة العربية للرقابة المصرفية ،امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية صندوق النقد الدولي، ٢٠١١.

(٢) الامين، ماهر، وآخرون، محددات كفاية راس المال واثرها على درجة الامان المصرفي ، دراسة تطبيقية على المصارف السورية الخاصة ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، مجلد ٣٦ ،العدد١، ٢٠١٤.

(٣) بو عبدلي، أحلام، عمي سعيد، حمزة "دعم تسير مخاطر السيولة المصرفية في ظل اسهامات اتفاقية بازل الثالثة "مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد السابع، العدد الثاني ٢٠٠٤،.

(٤) بختي، ابراهيم ،الدليل المنهجي في اعداد وتنظيم البحوث العلمية (المذكرات والاطروحات)، جامعة ورقلة ،الجزائر،ص١٦، ويمكن الاطلاع عليها على: http://bbekhti.online.fr/trv_pdf/Guide_de_methodologie.pdf.

(٥) الجشعمي، فايزة حسن ، " دور الائتمان المصرفي بالنمو الاقتصادي في العراق للمدة من ٢٠٠٣، ٢٠١٢" رسالة ماجستير، جامعة البصرة ،٢٠١٤.

(٦) حابس، ايمان، "دور التحليل المالي في منح القروض "رسالة ماجستير في علوم التيسير ، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، الجزائر، ٢٠١١ .

(٧) حسن، محروس "ادارة المنشآت المالية -البنوك التجارية-" الجزء الاول ، على الموقع: http://www.kotobarabia.com.

(٨) الحسيني، فلاح حسن، الدوري، مؤيد عبد الرحمن ،" ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، الطبعة الرابعة ،دار وائل للنشر، ٢٠٠٨.

(٩) حماد، طارق عبد العال ، تقييم اداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ،٢٠١١.

(١٠) خريوش، حسني، واخرون "العوامل المؤثرة على درجة الامان المصرفي الاردني " بحث منشور في مجلة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الادارة والاقتصاد، مج١٨ ،ع ٢، ٢٠٠٤ .

(١١) خلف، فليح حسن "النقود والبنوك" ، دار جدارا للكتاب العالمي ، عمان، الاردن، ٢٠٠٦ .

(١٢) زايدة، دعاء محمد "التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني"- دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في غزة ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، فلسطين، الجامعة الاسلامية في غزة ،٢٠٠٦

(١٣) الزبيدي، حمزة محمود، "ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني" الوراق للنشر والتوزيع .الطبعة الاولى، ٢٠٠٢،عمان، الاردن.

(١٤) الشيخ حسن، ماهر،" قياس ملاءة البنوك الاسلامية في اطار المعيار الجديد لكفاية راس المال"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث، جامعة ام القرى، مكة المكرمة، ٢٠٠٥ .

(١٥) صباح، بهية مصباح، شاهين، على عبد الله، أثر ادارة المخاطر على درجة الامان المصرفي في الجهاز المصرفي الفلسطيني ، رسالة ماجستير، كلية، التجارة، الجامعة الاسلامية ، غزة، مجلة الاقصى (سلسلة العلوم الانسانية) مج ٥، ع١ ، حزيران، ٢٠٠٨ .

(١٦) طه، عمر هاشم ، "دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الانتاج" – دراسة ميدانية في مصرف الشمال، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية ، مجلد٣ ، العدد٢، ٢٠١٣.

(١٧) عقل ، مفلح محمد،" وجهات نظر مصرفية "ط١ ، مكتبة المجتمع العربي ،عمان،٢٠٠٦.

(١٨) عمران، مجد، اثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سورية ، مجلة جامعة نشرين للبحوث والدراسات العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مج ٣٧،ع ١ ،٢٠١٥.

(١٩) عمرن، عبد الواحد سعيد، اثر ادارة مخاطر(السيولة - الائتمان – رأس المال) على درجة الأمان المصرفي – دراسة على المصرف التجاري الوطني- ليبيا- للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)، مجلة المختار للعلوم الانسانية ،ع٣٠، ٢٠١٥ .

(٢٠) قارون، أحمد، مدى التزام البنوك التجارية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل ، رسلة ماجستير في الدراسات المالية والمحاسبية ، جامعة فرحات عباس – سطيف- ٢٠١٣ .

(٢١) محمد، سعاد عبد الفتاح، وآخرون ،" قياس كفاية رأس المال في المصارف الاهلية "، دراسة تطبيقية في مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،ع٣٤ ، ٢٠١٣.

(٢٢) المزوري ، حسين احمد ،" اثر مقررات لجنة بازل المتعلقة بمعيار كفاية راس المال في توظيف اموال المصارف"، دراسة تحليلية في عينة من المصارف العراقية ، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥.

(٢٣) الموسوي، سعدي أحمد حميد "البعد الفلسفي وانعكاسه في الاستثمار المصرفي "دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية، مجلة الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، جامعة بابل مجلد٢١٢، العدد١٨ ، ٢٠١٦.

(٢٤) الموسوي، نورة عواد، ادارة السيولة المصرفية وعلاقتها بالائتمان المصرفي دراسة مقارنة بين مصارف تجارية عراقية واردنية خاصة ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة، لسنة ٢٠١٧.

(٢٥) نقولا، مهند حنا، ادارة مخاطر المحافظ الائتمانية ، دار الراية للنشر والتوزيع، ط١ ،عمان، الاردن، ٢٠١٠.

(٢٦) هندي، منير ابراهيم "ادارة المنشآت المالية واسواق المال " المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الاسكندرية،٢٠١١.

(٢٧) يعقوب، ماهر جلال "تأثير خطر السيولة في عائد توظيفات الاموال المصرفية" رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل،٢٠٠٥ .

English Sources and References

1. Al Ajlouni, Mohannad , Alrgaibat, Ghazi Abdul Majeed, Impact of Risk on the Degree of Banking Safety in Traditional Jordanian Banks (2000-2011) , Global Journal of Management and Business Research: Finance volume 14 issue 3 Version 1.0 2014.
2. Bc .Alzbeta Mosnova, "Liquidity risk under Basel 3 in EU", master thesis ,Charles University in Prague,2014.
3. Bessis, Joel , Management in Banking, John Wiley& Sons, Ltd,4th edition,Enghland,2015.
4. Bessis, Joel, Management in Banking, John Wiley& Sons, Ltd,3th edition,Enghland,2010.
5. D'Hulster, Katia, The Leverage Ratio, The World bank group financial and private sector .
6. Das,Bijoy Chandra &others ,"Liquidity Management and Profitability Analysis of private commercial banks in Bangladesh", International Journal of Economics, Commerce and Management, United KingdomVol.3,Issue 1,Jan2015.
7. Gujarati, Damodar N , Porter, Dawnc," Basic Econometrics", MC GRAW-Hill international, 2005.
8. Heffernan, Shelagh, "Modern Banking", John Wiley& Sons, Ltd,England,2005.at: Finansinspektionen@fi.sewww.fi.se
9. Leverage ratio requirement for Swedish banks,2015,F1Ref.14-16911

10. M F, Stephen, The Bank Analyst, s Handbook, Money, Risk and conjuring tricks, John Wiley& Sons, Ltd, 2004 .
11. Nikhat Fatima, "Capital Adequacy: A Financial Soundness Indicator for Banks", Global Journal of Finance and Management, ISSN 0975-6477 Volume 6, Number 8 (2014).
12. Nikolaou, Kleopatra, "liquidity risk concept definition and interactions" ,European Central Bank ,working paper series, No 1008,February 2005.
13. Tafri, Fauziah Hanim& Others" The Impact Of Financial Risks on Profitability of Malaysian Commercial banks:1996-2005", International Journal of Social, Behavioral, Educational, Economic, Business and Industrial Engineering Vol:3, No:6,2009.
14. Timothy W. Koch& S. Scott Macdonald, Bank Management, 6th edition ,Thomson South-Western ,USA,ISBN 0-324-28927-8.
15. Wagman, Katarina, Economic Commentaries, The leverage ratio-What is it and do we need it?, services risk bank, no, 5,2013 .